# النظام السياسي العراقي بين الاصلاح والتغيير

**رشيد عمارة**

**جامعة السليمانية، كلية العلوم السياسية- قسم العلوم السياسية**

## النظام السياسي العراقي بين الاصلاح والتغيير

العراق سبق غيره من دول المنطقة في عملية التغيير السياسي ،وتمايز عن غيره من دول المنطقة في عملية التغيير ، اذ أنه كان بارادة خارجية وبمسوغات غير شرعية في المستويات كافة،عندما شرعت الولايات المتحدة وحلفائها في اتخاذ قرار احتلال العراق وتغيير نظامه السياسي عام 2003،ومحاولة اقامة نظام سياسي جديد قررت ملاحة مسبقا وحاولت ان تضفي عليه مبررات شعبية عراقية عبر صناديق الاقتراع ،في ظل هيمنة على مقدرات العراق كافة.

لا يخفى على احد بان النظام السياسي في العراق مر ومازال يمر بازمات عدة ويعاني من مشاكل جمة يصعب حصرها وتحديدها في نطاق بحث محدد،وعلى الرغم من ذلك يسود هناك اتجاهين رئيسيين حول النظرة العامة للنظام السياسي ومستقبله في العراق وتتمحور هذه الرؤى في النقاط الاتية:

اولا: رؤية امكانية اصلاح النظام السياسي

ثانيا:رؤية استحالة اصلاح النظام السياسي ولا بد من (تغيير النظام السياسي)

والملاحظ ان هناك شبه اجماع بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية العراقية تنادي بضرورة اصلاح النظام السياسي في العراق ، والكل يؤكد بان هناك اشكالات في بناء هذا النظام بعد عام 2003، بيد ان هناك اختلاف في رؤى وتوجهات الكيانات السياسية لهذا الاصلاح ،اذ ان الاصلاح الذي ترنو الية الكتل السياسية ليس اصلاح الجذري لاستيعاب الشرائح العراقية كافة، وانما الغرض من الاصلاح محاولة فرض توجهات ومكاسب سياسية طائفية وعرقية الغرض منها تكريس الاستحواذ على السلطة والمكاسب التي جاءت بعد عام 2003.

وبعد مرور نحو عشرين سنة على بدا العملية السياسية العراقية ، وما رافق ذلك من تطورات؛ وتداعبات طالت كل المنظومة البنيوية للمجتمع العراقي،بات من الضروري اعادة النظر النظام السياسي العراقي برمته،بهدف تعزيز المكاسب وتقويض المخاطر.

من هنا تبرز اشكالية دراستنا في تسائل رئيس هل ان النظام السياسي العراقي بحاجة الى تغيير ام اصلاح ،وما هي مبررات هذا التغيير او الاصلاح ،وما هي النتائج التي تترتب على ذلك محليا واقليميا ودوليا ؟

ان محاولة الاجابة على هذه الاسئلة وغيرها تقتضي ان ننطلق من فرضية

ان النظام السياسي العراقي بعد 2003 ، يعاني من مشاكل بنيوية عدة تحول دون نجاح اي محاولة أصلاح سياسي له ،وأنما يحتاج الى تغيير جذري واعادة بنائه من جديد وعلى اسس جديدة"

وللاجل اثبات هذه الفرضية تم تقسيم الدراسة على المحاور الاتية:

**المبحث الاول:** في ماهية الاصلاح السياسي والتغيير السياسي

**المبحث الثاني:** بناء النظام السياسي في العراق بعد 2003 ومبررات تغييره(اصلاحه)

**المبحث الثالث:** معوقاتتغيير(اصلاح) النظام السياسي العراقي

**المبحث الرابع:** محاولات الاصلاح السياسي ومستقبله



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

# المبحث الاول

# في ماهية الاصلاح السياسي والتغيير السياسي

تقتضي ضرورة البحث العلمي تحديد المصطلحات والمفاهيم التي يتناولها االبحث ،لانها تشكل الارضية التي ينطلق من خلالها الباحث ،فضلا عن انها تشكل طريقة فهم الباحث لاشكالية بحثة وكيفية التعامل معه من خلال المفردات والمفاهيم المستخدمة.

على اساس ما تقدم لابد ان نبدا بحثنا في تحديد نقطتين اساسيتين وهما:

المطلب الاول: الاصلاح السياسي

المطلب الثاني: والتغيير السياسي

## المطلب الاول

## الاصلاح السياسي

بعد مفهوم الاصلاح السياسي من المفاهيم المرتبطة بعملية التغيير؛ الامر الذي يدعو الى التداخل بين المصطلحات ومن اجل فك الارتباط بينها لابد من دراسة كل مفهوم على حدة ،مع بيان اوجه التداخل والاختلاف بين الطرفين ،من هنا لابد من دراسة ما ياتي:

الفرع الاول: الاصلاح لغويا

ترجع كلمة الاصلاح في اللغة العربية الى الفعل (صلح) ،صلاحا اي زال عنه الفساد ، والشيء كان نافعا يقال انه شيء يصلح لك ،والصلاح ضد الفساد والصلاح بالكسر مصدر المصالحة والاسم الصلح يذكر ويؤنث ، ويشتق منه تصالحا واصلحا بتشديد الصاد والاصلاح ضد الافساد والمصلحة والاستصلاح وغيرها من الاشتقاقات[1].

وقد ورد ذكر كلمة أصلح في القرآن الكريم في 19 موضعاً [2]، وكلمة الإصلاح مرة واحدة بقوبه تعالى" (إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)[3].

اما في اللغة الانكليزية فتاتي كلمة الاصلاح مقابل(**reform**) وتعني الاجراء الذي يحسن الظروف ،او ازالة الاستعمال ،او الخطاء، او الخلل[4] ويعلق الدكتور محمد عابد الجابري على المعنى اللغوي للاصلاح بقوله:ان كلمة الاصلاح في اللغة الانكليزية تحمل معنى او دلالة اعادة البناء (**reformation**) وتعني ايضا التغيير للاحسن في مجالات الحياة السياسية ،والاجتماعية ،والاقتصادية ،والثقافية والكلمة ذاتها تحمل معنى اعادة تشكيل الشيء او تجميعه من جديداو تحسين حاله "[5]

وبذلك فان معناها في اللغة الانكليزية اوسع مما جاء في اللغة العربية،اذ ان الاصلاح في اللغة العربية مرتبط بالفساد بينما في اللغة الانكليزية ياخذ ابعاد اوسع من الفساد ليشمل ازالة الخلل والتغيير نحو الاحين في كل المجالات.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي

وتجدر الاشارة الى ان هناك عدم اتفاق عاى تقديم تعريف موحد وشامل لمصطلح الاصلاح وذلك لتعدد ابعاده واختلاف التوجهات حوله، وان محاولة تعريفه تتأثر بالحقل العلمي للباحث والقيم السياسية والاجتماعية التي يؤمن بها [6]

وقد عرفت الموسوعة السياسية الإصلاح بأنه "تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأساسها , وهو خلافاً لمفهوم الثورة لأنه لا يهدف سوى تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم , دون مساس بأسس هذا النظام"[1] .

---

1- ابو بكر الرازي،مختار الصحاح ،دارلبنان، بيروت،1986،ص 154

2- منها على سبيل المثال قوله تعالى: إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَـئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ } البقرة /160وقوله تعالى {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ }النور/5 ، وقوله تعالى{فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ} المائدة/39

3- هود:88

4 -يظر في ذلك:

-Virginia Allen and Others. Long man dictionary of American, English.london1983Kp 568

5- محمد عابد الجابري في نقد الحاجوة الى الاصلاح،مركز درات الوحدة العربية /بيروت/ 2005، ص 19.

6- د.همسه قحطان الجميلي : الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات، دار الجنان للطباعة والنشر , عمان الأردن 2011 , ص15.



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

ويقدم المفكر برهان غليون تعريفا الاصلاح مغايراً للموسوعة السياسية؛اذ انه وسع المفهوم ليشمل اطرا متعددة ؛اذ عرفه بان "الاصرح لايعني شيئا اخر سوى العودة الى تطبيق حكم القانون والغاء الامتيازات والافضليات وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية واحترام الافراد ودفعهم الى تحمل المسؤولية من دون تهديد الاسس التي تقوم عليها"[2]

يتضح من التعريف السابق انه وسع المفهوم لياخذ ابعاد قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية يقترب بها من مفهوم التغيير او الثورة؛ بيد انه في خاتمته ميزه عن الثورة والتغيير بتأكيده على عدم تهديد الاسس التي تقوم عليها.

وبهذا التعريف هو لايختلف كثيرا عن تعريف صموائيل هنتنغتون الذي يرى في الاصلاح "تغير القيم وانماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم ،وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة او القرية والقبيلة ليصل الى الامة وعلمنة الحياة العامة وعقلانية البنى في السلطة وتعزيزات التنضيمات المتخصصة وظيفيا واستبدال مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة وتاييد توزيع اكثر انصافا للموارد المادية والرمزية"[3]

والملاحظ بين التعريفين ان هنتنغتون لم يشر الى التغيير كونه كليا او جزئيا ،بينما اشار غليون الى التغيير الكلي ،

اما الكاتب عبد الاله بلقزيز فقد قدم تعريف للاصلاح بانه"التغيير والتعديل نحو الافضل لوضع شاذ اوسيء لاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة او منسلطة او مجتمعات متخلفة او ازالة ظلم او تصحيح خطا او تصويب اعوجاج"[4]

وبذلك فان بالقزيز يجمع بين الاصلاح والتغيير الى الدرجة التي لايميز بينهما فهو يعرف الاصلاح بانه عملية التغيير والتعديل ،متجاهلا الفرق بينهما ،ويحدد مسارهما نحو الافضل ،في حين ان التغيير لايشترط ان يكون نحو الافضل فقد يكون نحو الاسوء

دابت الامم والشعوب في مسيرتها التاريخية على اصلاح مساراتها وتوجهاتها متى ما شعرت بانها انحرفت عن اتجاهها الصحيح او انها ما عادت تلبي طموحاتها واهدافها المرجوة.وقد تتخذ عملية الاصلاح اشكال عدة.

ويخطى كثيرا من يتصور ان الاصلاح ياتي عن طريق العمل السلمي فحسب؛بل ان الاصلاح قد ياتي عن طريق العمل غير السلمي ،لاسيما اذ لم يجد النصح والارشاد او العمل السلمي في تحقيق غاياته واهدافه ،وشهدت تجارب الامم والشعوب نماذج لهذا الاصلاح ،فاغلب الثورات العالمية هي محاولات تصحيحية لمسارات الامم وحتى الكثير من الانقلابات العسكرية في مضمونها ومحتواها او المعلن عنها في اقل تقدير هو اصلاح الاوضاع في البلاد.

ويكفي ان نستحضر بهذا الصدد خروج الحسن عليه السلام ضد الحكم الاستبدادي والانحراف في مسيرة الامة الاسلامية ،وقد برر خروجه بمقولته «إني لم أخرج أشراً، ولا بطراً ولا مفسداً، ولا ظالماً، وإنما خرجت لطلب الاصلاح في أمة جدي، أريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر فمن قبلني بقبول الحق فالله أولى بالحق، ومن رد علي هذا أصبر حتى يقضي الله بيني وبين القوم بالحق، وهو خير الحاكمين»[5] .

يتضح من ذلك ان خروج الحسين لم يكن بالمعنى الذي يفهم بالوقت الحاضر بانه ثورة ،فهو لم يخرج للتغيير الجذري؛ وانما للاصلاح وهو ما يعطي دلالة على ان الحكم الاموي او الامة الاسلامية في زمن الحكم الاموي لم تكن على درجة من الفساد التي تدعو الى الثورة والتغيير او الاصلاح الجذري وانما اصلاح بعض المفاصل التي فسدت في هذه الدولة ،لاسيما لدى الطبقة الحاكمة انذاك فالمجتمع الاسلامي كان مازال فيه خير كثير،فضلا عن ان خروج الحسين عليه السلام لم يحض بالاجماع ،او على الاقل اجماع اهل الحل والعقد انذاك ،ولعل من بينهم من نهى الحسين عن الخروج مثل عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمروغيرهم.

وما زاد من ارباك الكثير من الباحثين هو التداخل بين المفاهيم لاسيما الاصلاح والتغيير فالاصلاح يعد عملية من عمليات التغيير والحركة المستمرة التي تشهدها المجتمعات المختلفة في العالم وخاصة لما لها من أثر في أصلاح البناء السياسي وفق صيغ جديدة أفرزتها الظروف الدولية الراهنة وعلاقة هذا الإصلاح في التأثير على المستويات كافة الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية[6] .وبذلك فان الاصلاح يرتبط بالتغيير ،بيد انه يتايز عنه في بعض الجوانب فليس كل اصلاح هو تغيير كما ان ليس كل تغيير هو اصلاح ،فالاصلاح الكلي يرتبط بالتغيير الجذري للاصلاح الجزئي يرتبط بالتغيير الجزئي .

---

1- عبد الوهاب الكيالي , الموسوعة السياسية, الدار العربية للدراسات والنشر , بيروت , 1974 , ص55 .

2 - نقلا عن ايراهيم محمد عزيز،اشكالية الصلاح السياسيفي الشرق الاوسط،،مطبعة رون،السليمانية،2010، ص 17

3- صموائيل هنتنغتون،النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،ترجمة سمية فلو عبود،دار الساقي بيروت،1993،ص 121

4 - عبد الاله بالقزيز،اسئلة الفكر العربي المعاصر،مطبعة النجاح الايوبية،الدار البيضاء،1998،ص 12

5 - بواعث الثورة عند الامام الحسين عليه السلام،متاح على الرابط الاتي:
http://www.alshirazi.net/news/news/moharram-1430/34.htm

6- خمبس دهام وهمسة قحطان،الاصلاح في النظام السياسي العراقي في كتاب النظام السياسي العراقي الواقع الاصلاح المستقبل،اعمال المؤتمر العلمي السنوي الرابع كلية العلوم السياسية،جامعة السليمانية، نيسان 2013، ص64



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

## المطلب الثاني

## التغيير السياسي

تعد مفردة التغيير شانها شان المفردات الاخرى ،قد شهدت تنوع في المعنى والفهم للدلالة على الحدث معين؛ وبغية الاحاطة بالمفهوم لابد من دراسته من زاويتين وهما:

الفرع الاول :التغيير لغويا

التغيير لغة في المعجم الوسيط هو" جعل الشيء على غير ما كان عليه"، فالتغيير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل( غيّر )الشيء بمعنى حوله وبدله بآخر، وأيضا جعله غير ما كان عليه في السابق وتغيّر :تحول وتبدل[1]

وقد ورد مفهوم (التغيير) في القرآن الكريم في أربعة مواضع، وهي كما ياتي:

1- تغيير خلق الله:كما جاء بقوله تعالى" وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ"[2]

2- تغيير نعمة الله،كما جاء بقوله تعالى" ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[3] .

3- تغيير ما بأنفس القوم:لقوله تعالى" إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ[4]

4- عدم التغيير لقوله تعالى" مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ "[5]

والذي يعنينا في موضوع دراستنا هو المعنى الثالث لمفهوم التغيير اي تغيير ما بالأنفس يُراد به تغييرُ ما بها مِن الأعمال والأخوال والأخلاق،

اما في اللغة الانكليزية فان التغيير ،يقابل مفردة( Change ) و يترجم في أحيان عديدة على انه تحول( Changeability) ،أي القدرة على التغيير، وأيضا مصطلح (Mutation) . ،وبالنسبة للكلمة الأولى نجد أنها تحمل معنى يختلف عن( التعديل ) Alter – وكذلك التحسن -(Modify) وغيرها من المعاني التي تفيد معنى التميز .وعليه فالتغيير في اللغة الإنجليزية هو استمرار حالة الاختلاف والتي تطبع سمات ظاهرة معينة مقارنة بمدة سابقة للظاهرة نفسها وليس لغيرها.

وبغض النظر عن هذا الجدل المعرفي في تعاريف التغيرفان الاخير يقترب كثيرا من مفاهيم اخرى مثل(التجديد،والتقدم) فالتجديد لدى لالاند هو "إنتاج شيء جديد، والشيء الجديد قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً، فالطائرة ،والهاتف، والتلفاز، والمذياع ،وغيرها من الأشياء المادية، كلّها أشياء جديدة أنتجها الإنسان، أمّا المنطق الصوري وجمهورية أفلاطون، ونظرية التحليل النفسي، والمنهج التجريبي والمنهج الفينومينولوجي، كلّها مناهج في التفكير جديدة أنتجها عقل الإنسان"[6]

يكاد يتفق المفكرون على أنّ التجديد هو عبارة عن فاعلية إنسانية مصدرها الفرد والمجتمع، تقوم على مبارحة وضعية الجمود والخمول والثبات، وتأخذ بالمبادرة إلى النمو والنماء والتغيير في الفكر والعمل، تستخدم كل الوسائل المتاحة في جميع مجالات الحياة.

وتجدر الاشارة الى ان التجديد يرتبط بالاصلاح والتغيير ،فهو يدل على شيءيحتوي على عناصر لم تكن فيه من قبل. وبمناهج التجديد يتمّ الإصلاح ويظهر ويتبلور، كما ينتقل الإصلاح إلى التجديد لضمان التطور والتحسين حتى أن الواحد منها يشمل الآخر ويكون نوعاً أو فرعاً منه.

---

1- https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7/

2 - النساء: 119

3 - الأنفال: 53

4 - الرعد:11

5 - محمد:15

6 -Andre-Lalande : Vocabularies' Technique et critique de la philosophies Presses universities de France, 13eme edition. Paris1980. P516



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتغيير

شهد التغيير السياسي تعاريف عدة تعكس مدارس وتوجهات فكرية عدة لعل من ابرزها التعريف الذي قدمه **جابريال ألموند Gabriel A. Almond** " التغيير السياسي" بانه "حصول نظام سياسي على قدرة جديدة، والتغيرات المرتبطة بتلك القدرة في؛ الثقافة، والهيكل السياسي" المرتبطين بالنظام السياسي.[1]

اما صمويل هنتنجتون يشير في هذا المجال إلى أن التغيير السياسي -الذي يجعله مقروناً مع التحديث السياسي في سياق مقارب- يأخذ مساراً استيعابياً أكثر منه مساراً مفاجئاً كما هو الحال في السياقات الثورية التي تأخذ منحى عنيفاً، ولذلك يذهب باتجاه توسيع دائرة المشاركة السياسية والتأكيد على المأسسة السياسية، ويؤكد: "الدليل القاطع على أنه كلما تعددت في النظام السياسي التقليدي البنى المؤسسية وتوزعت السلطة، قل العنف عند تحديثه سياسياً وتكيف مع توسيع نطاق المشاركة السياسية بطريقة أيسر. وتتيح هذه الظروف ظهور نظام سياسي تشاركي حديث، من الأرجح أن يكون ديمقراطياً أكثر منه استبدادياً"[2]

يشير التغيير السياسي إلى" الانتقال من وضع لا ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي .والتغير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح( إصلاح ) ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع[3]

وهنتك من يعرف التغيير السياسي بانه"العملية التي تحدث نتيجة ثورات وهزات سياسية واجتماعية، تتغير معها كل بنيات المجتمع"[4]

يتحدد مفهوم التغيير السياسي بناءً على صفة هذا التغيير، فإن كان التغيير إيجابياً محموداً، يهدف إلى محاربة الفساد وإزالته، وتحقيق الإصلاح، فينطبق عليه تعريف الإصلاح السياسي نفسه، وهو" :تغيير وتعديل في نظام الحكم سواء أكان جزئياً أو جذرياً، ومحاربة مظاهر الفساد والضعف فيه، بوسائل مختلفة بحيث يحقق المقاصد الشرعية المرجوة منه ."أمَّا إن كان التغيير السياسي لا يهدف إلى هذه الأمور، بحيث يهدف إلى تكريس الفساد، أو محاربة الخير، فإنَّه يقصد به " تغيير وتعديل في نظام الحكم سواء أكان جزئياً أو جذرياً، بوسائل مختلفة، بحيث يتحقق دون النظر إلى المقاصد الشرعية المرجوة منه".[5]

والإصلاح السياسي خلافاً للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي، فهو تطوير غير جذري في شكل الحكم، دون المساس بأسس هذا النظام . ولهذا يخرج منه الانقلاب لأنه يشمل أدوات غير سلمية للتغيير، ويهدف إلى تغيير القائمين على النظام أكثر من كونه يهدف إلى إصلاح النظام .بينما يرى البعض أنَّ الثورة أحد أشكال الإصلاح السياسي، إلاَّ أنَّها تعبير عن إصلاح سياسي راديكالي وسريع، كما أنَّ الانقلاب لتغيير القائمين على النظام لأنهم أساؤوا استعمال السلطة ليأتي من يقومون بالإصلاح، هو أحد أشكال الإصلاح السياسي، إلاَّ أنَّه شكل راديكالي غير سلمي للإصلاح[6]

كذلك يرتبط التغيير السياسي بمفهوم التحديث السياسي، ويقصد بالتحديث الانتقال من وضع إلى آخر على وفق معيار معين، وبوصفه السياسي أنه التغير الذي يشمل كل ما له صلة بالعملية السياسية، إذن مفهوم التحديث السياسي مفهوم له علاقة بجوانب الحياة السياسية كافة، ونظراً للتنوع الكبير في أنماط النظم السياسية التي يعرفها المجتمع المعاصر سواء من ناحية التنظيم أو العلاقات والأهداف التي يسعى إليها كل نظام كان طبيعياً انعكاس ذلك التنوع على الاتجاهات التي تناولت دراسة التحديث السياسي وأبعاده.[7]

وشهدت الكتابات النظرية اتجاهين كبيرين في دراسة التحديث السياسي:[8]

1-https://political- encyclopedia.org/dictionary

2 - صمويل هنتنجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ط1، 2017م، ص229

3 - عماد المرسومي،اثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية – التنمية البشرية نموذجا،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين،2006،ص 17

4 - عبدالمؤمن سي حمدي، إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2019م، ص23

5- ادارة البحوث والدراسات،قراءة نظرية: التغيير السياسي المفهوم والابعاد،المعهدالمصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة، 2016،ص 7

6- المرجع نفسه، ص5

7- جابر سعيد عوض، التغيير السياسي في الأرجنتين في الفترة البيرونية الأولى، من 1945-1955 ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،1981،ص7

8 - ادارة البحوث والدراسات،قراءت نظرية التغيير السياسي:المفهوم والابعاد،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة،2016 ص6



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

لأول: الاتجاه الليبرالي: وينطلق من القيم الديمقراطية في المجتمع الليبرالي، إذ يرى إن الديمقراطية هي المسار الوحيد والنتيجة الطبيعية لعملية التحديث السياسي، كما شهدته الدول الأوربية، بما يضمن: اتساع مركزية السلطة الحكومية، والتمايز والتخصص للأبنية والوظائف السياسية، والمشاركة الشعبية المتزايدة، والتي تستند إلى مبدأ المساواة السياسية بوجه خاص.

الثاني: الاتجاه الماركسي: وينبع من الفلسفة الماركسية التي ترى أن الطريق الوحيد لعملية التحديث السياسي هو الصراع الطبقي الذي يؤدي إلى الثورة، ويؤكد الماركسيون على أنهم لا يسعون إلى التحديث السياسي والاقتصادي فحسب بل إلى تحديث طبيعة الإنسان وإيجاد دور قيادي له في عملية التغيير.

من خلال ما تقدم يمكن ان نخلص الى القول بان هناك تداخل كبير جدا بيم كمصطلح الاصلاح السياسي والتغيير السياسي الى الدرجة التي لايمكن الفصل بينهما ،لذا فانالتغيير السياسي وفيما لو نظرنا اليه في اطار مفهومه في العلوم الاجتماعية، نجد انه يشير إلى الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي، والتغيير السياسي السلمي يطلق عليه مصطلح (الاصلاح)، ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري، أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.من جانل اخر يمكن ان نميز بين الاصلاح السياسي والتغيير السياسي بان الاول قد يكون جزئي وهولايدخل ضمن التغيير السياسي وقد يكون كليا فيكون هو التغيير السياسي .

لذا فاننا اذ نشير الى الاصلاح السياسي هو الاصلاح الكلي الذي يعني التغيير السياسياي اعادة توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها،وليس النظام السياسي فقط

## المبحث الثاني

## بناء النظام السياسي في العراق بعد 2003ومبررات اصلاحه

ان فهم النظام السياسي ومعرفة توجهاته ،ومدى قدرته على التكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المطبق فيه ،لابد من دراسته من جلتبين اساسيين وهما:كيفية بناء هذا النظام السياسي من جانب وما المبررات الاساسية لاعادة النظر فيه .

### المطلب الاول

### بناء النظام السياسي العراقي

ان عملية بناء اي نظام سياسي لايمكن ان تاتي من فراغ ،وانما يجب ان تكون انعكاسا للواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع الذي يطبق فيه هذا النظام. ومن اجل فهم بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 لابد من دراسة النقاط الاتية:

**الفرع الاول: خلفيات بناء النظام السياسي في العراق بعد عام 2003**

النظام السياسي هو مرآ ة تظهر عليها الأوضاع والمصالح والتناقضات المختلفة في المجتمع وكذلك الآ ا رء والأفكار والمعتقدات الذائعة فيه ، يمكن للنخب الحاكمة في النظام السياسي أن تسعى للقيام بدور مبادر لإعادة تشكيل المجتمع وفقاً لرؤية أيديولوجية أو تصور سياسي ، وهذا ما حدث في الدول التي شهدت ثورات اجتماعية ووصلت إلى دفة الحكم فيها نخب سياسية تبنت توجهات إيديولوجية لها طابع تغييري[1]

ان النظام السياسي هو جزء اساسي من النظام العام الذي يطلق عليه النظام الاجتماعي ، وهو محصلة الظروف والمباديء السياسية التي تفترض اتخاذ سلوك وظيفي متتابع في اتخاذ القرارات الملزمة للمجتمع كليا وبما يحقق حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي[2]

وقد مر النظام السياسي في العراق بعدة ازمات لم تكن اغلبها وليدة احداث 2003 وانما هناك خلل في النظام الاجتماعي في العراق برمته وساهمت الانظمة المتعاقبة على العراق منذ تاسيسه عام1921 في تازيم وتعميق الاختلالات البنيوية في النظام السياسي العراقي[1]،فقد امتازت العهود الجمهورية

1- علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين أ رث الماضي وأفاق المستقبل ، ١٩٨١- 2010 - .المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص 14.

2 - حسان محمد شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، جامعة بغداد ،كلية القانون والسياسة ، 1986 ص 14



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

الأربعة ( 1958 – 2003 ) بخاصية (الاستيلاء) على السلطة يقابلها غياب لخاصية ( المشاركة ) في السلطة. وعليه فإن العنف السياسي كان قريناً مخلصاً لخاصية (الاستيلاء ) على السلطة ونقيضاً ( مخلصاً أيضا ) لخاصية المشاركة في السلطة، وبذلك فإن المناخ السياسي الخصب والعنف السياسي ضد الآخر المختلف يتشكل من خلالما ياتي:[2]

1- العلاقة بين العنف وبين أصل ومصدر شرعية السلطة السياسية غير القائمة على القبول والرضى المجتمعي ( القوة مصدر وأصل السلطة السياسية ).

2- العلاقة بين العنف وبين شكل نظام السلطة السياسية غير القائم على التعددية السياسية ( النظام الشمولي ) أو سلطة النظام المركزي المشجع على العنف؛ تقابلها سلطة النظام الفيدرالي الحقيقي المشجع على تجذير سلوك وثقافة الأعنف .

3- العلاقة بين العنف وبين وظيفة السلطة السياسية ( سلطة النظام التدخلي الذي يجعل من الدولة بمثابة الوحش المفترس ) .

4- العلاقة بين العنف وبين آلية تعاقب السلطة السياسية غير القائمة على مبدأ التداول السلمي للسلطة( أي سلطة النظام الذي يعتمد مبدأ التداول غير السلمي للسلطة ) .

والملاحظ أن تشكيل النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، قد جاء وفق قوانين الاحتلال الامريكي والتي هي بلا شك محل عدم رضا وقبول من قبل أغلب العراقيين خصوصا عندما بدأت الادارة الامريكية, ترتيب عملية سياسية تاتي بقوى سياسية تدور في فلك الرؤية السياسية الامريكية ، حينما ثبت مبدا المحاصصة الطائفية والعرقية داخل المجلس الامر الذي افقد المجلس صفته الوطنية لانه لم يعمل على دمج مكونات الشعب العراقي في لحمة واحدة ولم يطلق اي مبادرة سياسية من شأنها بناء عملية سياسية تقوم على اسس وطنية .[3]

**الفرع الثاني: مراحل بناء النظام السياسي العراقي بعد عام 2003**

ومرت تجربة نظام الحكم بالعراق بعد عام 2003 بمراحل عدة؛ وكان الأمل يحذو الجميع بتحقيق انتقال ديمقراطي سليم بعد سقوط النظام السابق، وبعد التغيير وبناء مشروع وطني بمشاركة جميع القوى السياسية، لكن الذي حصل هو اصطفاف طائفي جديد، وتكون كتل سياسية كبيرة وحسب التصنيف الطائفي والقومي والديني، وقد سميت بالكتل والائتلافات المتنفذة وسرعان ما احتدم الصراع السياسي بينها حول السلطة والمناصب والنفوذ والأموال؛ مع استمرار التدهور في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والخدمية، وانتشار الفساد في كل مرافق حياة المجتمع والدولة، وقد ظهرت حالة التوزيع وفق المحاصصة على اساس الطائفي والمذهبي والقومي في مجلس الحكم الذي يعتبر تشكيلاً حكومياً إدارياً بعد سقوط النظام السابق، واستمر نفس الأسلوب في الحكومة المؤقتة ومن ثم الحكومة الانتقالية إلى كتابة الدستور والاستفتاء عليه وتشكيل المؤسسات الدستورية[4].

فمراحل الانتقال الديمقراطي وفقا للتسلسل الزمني هي كما يلي:

- 2005/01/30 : إجراء الانتخابات الجمعية الوطنية .
- 2005/05/ 03 : تشكيل حكومة انتقالية برئاسة السيد ابراهيم الجعفري.
- 2005/10/15 : الاستفتاء على الدستور الدائم.
- 2005/12/15 : إجراء الانتخابات النيابية ألاولى وتشكيل حكومة نوري المالكي ألاولى.
- 2010/03/07 : إجراء الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة نوري المالكي الثانية بعد 9 أشهر من الخلافات السياسية.
- انتخابات 2014 : ونشكيل حكومة العبادي
- 2018 ونشكيل حكومة عيد المهدي التي اسقطتها مضاهرات نشرين 2019 وتشكيل حكومة الكاظمي الحالية

---

1 - مزيد من التفاصيل عنويزن عثمان،الاصلاح السياسي في العراق يعد عام 2003،رسالة ما جستير غير منشورة،جامعة السليمانية،كابة العلوم السياسية/2016، ص ص 53-64

2 - عامر حسن فياض (أفكار في بناء الدولة العراقية الحديثة) دراسة منشورة على موقع مدارك: http://www.miqpm.org/RS_Details.php?ID=10

3 - عواد عباس الحردان،مستقبل النظام السياسي العراقي في ظل ثورات الربيع العربي ،في كتاب النظام السياسي العراقي الواقع الاصلاح المستقبل/ مطبعة رهند،السليمانية، 2013، ص413

4 - المرجع نفسه.



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

إن أخطر ما مر به العراق هو أن وجهة الصراع قد أخذت طابعا قوميا وطائفيا، ولهذا التوجه إفرازاته الخطيرة على بنية المجتمع العراقي بشكل عام وعلى التيارات السياسية الرئيسية بشكل خاص، ويرجع سبب ذلك إلى الدور الاقليمي والدولي الضاغط بهذا الاتجاه الخطير، في حين يجب أن يأخذ الصراع طابعا طبقيا وايدولوجيا، وهذا يساعد على تطوير المجتمع والحفاظ على وحدته السكانية والاجتماعية-الاقتصادية والجغرافية، وهذا ما تخشاه القوى الإقليمية والدولية وبعض الأحزاب السياسية الرئيسية في العراق.

وطيلة السنوات السابقة من 2003 الى 2021 عانى النظام السياسي العراق من ازمات عدة اضحت ازمات مستفحلة شملت كل ازمات التنمية السياسية ،فهناك ازمات عدة مثل:( ازمة المشاركة ، ازمة اندماج ،وازمة تكامل، ازمة هوية ،وازمة تغلغل ،وازمة توزيع، وغيرها) من ازمات التنمية"[1] .

## المطلب الثاني

## مبررات اصلاح او تغييرالنظام السياسي

وتشير ادبيات النظم السياسية الى ان النظام السياسي هو طريقة تسيير الشأن العام في المجتمع والاقتصاد والصحة والتعليم والثقافة والسياسة والاجتماع، وهو أوسع من نظام الحكم وعلى أساس الأسلوب المتبع في إدارة الشأن العام يوصف النظام السياسي بأنه ديمقراطي، تسلطي، شمولي، تسلطي ذو واجهة ديمقراطية.. الخ. ويعرفه غابرييل ألموند Gabriel Almond بأنه: "مجموعة هامة من المؤسسات الإجتماعية التي تُعنَى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع والعمل على تنفيذها، وتُدَعَّم قرارات النظام السياسي عادة بالشرعية القسرية، ويمكن فرض الخضوع لها بالقوة. "[2]

### الفرع الاول: التاطير النظري لتغيير النظام السياسي

وبغرض وضع تصور عقلاني وموضوعي لمراحل إصلاح او تغيير النظام السياسي ،يمكننا أن نقسم المنهجية السياسية لهذا الإصلاح او التغيير على ثلاثة مراحل أساسية، وهي[3]:

**المرحلة الأولى: مرحلة التشخيص والتأسيس (المدى القريب).**

تتطلب هذه المرحلة إجراءات استعجالية وحكيمة لتشخيص مكامن الخلل البنيوي والوظيفي للنظام السياسي، ووضع المطالب الإصلاحية المناسبة لهذه المرحلة بدقة، إذ لا يمكن الإنطلاق في بناء مشروع إصلاحي على أرضية مُغتَلة وغير مهيأة وتفتقد لشرط الملائمة، وهي مطالب جوهرية لترتيب عملية الانتقال الديمقراطي السلس، ووضع اللبنات الأولية والأساسية لنجاح عملية التغيير والإصلاح بشكل آمن وفعّال. ويمكن تحديد الإجراءات الأولية لهذه المرحلة في ما يلي

1- تشخيص مكامن العطب من حيث: بنية النظام ووظائفه وشخصياته (تحديد المشكلة)

2- وضع تصور صحيح وجامع وشامل لشكل النظام المرغوب.

3- الاتفاق على آليات وكيفيات الانتقال الديمقراطي السلس.

4- تحديد البدائل النضالية السلمية الذكية والمعقولة للوصول إلى أهداف التغيير.

5- تحديد الشخصيات الوطنية التي تضطلع بقيادة عملية الانتقال (الحكومة).

6- مواصلة الضغط الشعبي باتجاه تحقيق المطالب المركزية

7- البعد عن الخلافيات سواء في الوسائل أو الأهداف والحرص على تغليب المشترك الوطني

8- بالتنازل عن المطالب الفئوية والحزبية والثقافية. (فالنظام السياسي الرشيد سيضمن الحريات ويعالج كافة الاختلالات التي كان يستثمر في وجودها النظام التسلطي.

---

1 - مزيد من التفاصيل عن ازمات النظام السياسي في العراق ينظر:اسراء علاء الدين نوري،النظام السياسي في العراق يعد عام 2003 الازمات السياسية والاجتماعية، في كتاب النظام السياسي العراقي :المرجع سبق ذكره، ص ص 280-300

2- غابريل الموند و جي بنغهام باول،السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر،الاهلية للنشر والتوزيع،بيروت،1998،ص 16

3- حرزالله محمد لخضر، المسارات المنهجية لإصلاح النظم السياسية العربية:متاح على الرابط الاتي:www.aljazeera.net/blogs/2019/12/6/ تاريخ الزيارة 20-6-2021



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

**الثانية: مرحلة الإصلاح الدستوري والمؤسساتي (المدى المتوسط)**

هذه المرحلة تتطلب وقتا كافيا قد يطول نسبيا لإعادة هندسة النظام السياسي وفق منظور جديد ومغاير، وبناء مؤسسات شرعية انطلاقا من الإرادة الشعبية والمشروعية السياسية التي ترتكز على معطى الجدارة والكفاءة في تقلد المناصب السيادية ومختلف الوظائف في الدولة، وتتطلب تعديلات هامة للدستور لمعالجة اختلالاته وللقوانين العضوية الأساسية كقانون الانتخابات وقانون العقوبات ومكافحة الفساد، وإعادة انتخاب المجالس المحلية والبرلمان وتشكيل فريق حكومي ذو رؤية استراتيجية متكاملة.

**الثالثة: مرحلة التمكين والبناء (المدى البعيد)**

وفيها يتم وضع الاستراتيجيات الكبرى للتنمية الشاملة والمستدامة لمختلف القطاعات التعليمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياحية والقضائية وفق منظور تكاملي بين كل القطاعات للإرتقاء الحضاري والانتقال النوعي من مجتمع استهلاكي (للأفكار والسلع) إلى مجتمع معرفي إنتاجي ميلاد مشروع مجتمع جديد.

وهنا لا نتفق مع الراي الذي يقول" إن تغيير الأنظمة السياسية لا يمكن أن يتم إلا عبر استراتيجية التفكيك البنيوي وليس بالهدم الشامل الذي يتبنى منطق الرفض المطلق دون تقديم بدائل أو تصورات واضحة لمشروع النظام والشخصيات المقبولة لتقلد الحكم، وهذا قد يؤدي إلى تدمير مؤسسات الدولة، أما التفكيك البنيوي للمؤسسات غير الشرعية او غير الفاعلة فيعتمد على المعالجة المرحلية وتراتبية الأولويات والتشريخ (الشرخ) الجزئي للمنظومة السياسية، من خلال الاعتماد على قوة الاقتراح وتقديم البدائل والتصورات العلمية والموضوعية وتكوين قاعدة مجتمعية صلبة وملتفة حول مشروع النظام الجديد وقادرة على إعادة بناء موازين قوى جديدة، وإعادة هيكلة المؤسسات الدستورية والسياسية، والاتفاق على قواعد توافقية ترسم المشهد السياسي المستقبلي وفق أسس الرشادة والحكام"[1].

وهذا الرفض يستند على مجموعة من المعطيات منها:

1-ان التفكيك البنيوي للمؤسسات يصطدت بالارادات الشخصياتالسياسية الماسكة بالسلطة والمؤسسة لها وبذلك تكون غير ذي جدوى لانها ستنتج مؤسسات مشابهة .

2- ان المؤسسات قد وصلت درجة من الافساد او عدم الفاعلية التي لاتنجح معها اعادة البناء وانما التدمير والبناء الجديد

3-تقديم اقتراحات غير واقعية تعتمد على منهج وصفي يؤكد على قضية تقديم الاقتراحات والبدائل والتصورات وتكوين قاعدة مجتمعية صلبة دون ان يقدم الكيفية لتحقيق ذلك .

وفي ظل الوضع الحالي للنظام السياسي العراقي فانه يشير الى فشله برموزه ومؤسساته في تسيير الشان العام وفي مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية ،الامر الذي يثير تساؤل في غاية الاهمية وهو هل ان النظام السياسي العراقي يستوجب الاصلاح ام التغيره ،علما ان الاصلاح المقصود منه الاصلاح الجزئي – البنيوي اما التغيير فهو الجذري الشامل.

**الفرع الثاني: مؤشرات اصلاح النظام السياسي العراقي**

وللاجابة على هذا التساؤل لابد ان نعرف طبيعة الازمات التي يعاني منها النظام السياسي العراقي هل هي ازمات قابله للاصلاح ام هي ازمات جذرية تحتاج الى تغيير جذري ،وذلك من خلال اعتماد منهجية القياس على مؤشرات الاصلاح السياسي التي تحترمها كل الانظمة السياسية الفاعلة ومن اهمها:

**اولا: الدستور الديمقراطي**

أن يتم وضع الدستور عن طريق جمعية وطنية منتخبة وأن يكون تعديله أو تطويره أو تغييره بإرادة شعبية مطلقة،وتكون السيادة الكاملة للشعب، ويعكس التوافق والتوازن الوطني، ويراعي حقوق الأقليات،ويمكن الشعب من ممارسة حقه في اختيار وتغير الحكام والسياسات، وان يؤمن التداول السلمي للسلطة ، والحيلولة دون احتكارها.

على الرغم من وجود بعض هذه المؤشرات في الدستور العراقي لعام 2005 ،فهو تشكل عن طريق جمعية وطنية عراقية ؛بيد ان هذه الجمعية شكلتها سلطات الاحتلال الامريكي عام 2004 دون ان تتوفر فيها شرط السيادة الكاملة ؛فهي سيادةو منقوصة لانها خاضعة للاحتلال ،فضلا عن ان الدستور العراقي يعد من اكثر الدساتير جمودا في دول العالم وغير قابل للتعديل او التطوير وقد جرت محاولات عدة من عام 2005 الى اليوم لتعديل الدستور بعد

1 - حوزالله محمد لخضير، المرجع سبق ذكره.


http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

الازمات التي توضحت بالتطبيق،او التفسير او الضبابية، لكن كلها فشلت ولم تتحقق[1].فضلا عن الاشكالات والنواقص التي يعاني متها الدستور نتيجة العجالة في كتابته والتصويت له ،اذ يفتقرالى وجود الضمانات التي تعكس النوافق والتوازن الوطني ،واسس لقاعدة الاغلبية التي استحوذت عليها بعض المكونات دون الاخرى[2].

**ثانيا: .المؤسسات التشريعية:**

-وجود برلمان حر منتخب،ويمكن ممارسة وظيفته في المراقبة والمحاسبة للحكومة.

و تمثيل الاقليات العرقية المذهبية كافة،.

ان قراءة في السلطة التشريعية العراقية توحي دون ريب الى تراجعها امام السلطة التنفيذية ؛لاسيما بالنسبة للكتلة الاكبر داخل البرلمان ؛والتي تمثل مكون من مكونات العراق دوت المكونات الاخرى ؛الامر الذي زاد من الشرخ الاجتماعي العراقي من جهة وفشله في مراقبة الحكومة من جهة اخرى ،فضلا عن فشل السلطة التشريعية في تشريع القوانين البنيوية لاستكمال مؤسسات النظام السياسي ،لاسيما المؤسسة التشريعية الثانية(مجلس الاتحاد)الذي نص عليه الدستور العراقي في المادة( 48 )[3].وهنا عجزت السلطة التشريعية في استكمال بناء مؤسسات البناء القدرالي.[4]

يل انها لم تتمكن في اقرار تكوين اقاليم جديدة في العراق باستثناء اقليم كوردستان العراق الذي تم تشكيله قبل اقرار الدستور ،على الرغم من المحاولات المتكررة من المحافظات العراقية لتشكيل اقاليم جديدة اتهم القائمون عليها بالعمالة وخيانة الوطن كما حدث في ديالى والانبار وصلاح الدين والبصرة.[5]

**ثالثا: الهيئات القضائية**

-استقلال القضاء والهيئة القضائية استقلالاً كاملاً عن الحكومة. وسيادة القانون وهي المحدد الأساسي لعمل الهيئة القضائية.

الملاحظ على السلطة القضائية في العراق انها سلطة مسيسة وخاضعة للتوجهات السياسية ولا تتمتع بالاستقلالية وقد اكد ذلك شهادات دولية ،ومراكز بحثية ، ومنظمات دولية، بتسيس القضاء العراقي من خلال استهداف بعض الشخصيات والرموز من المكونات العراقية [6] ،فضلا عن فشل السلطة القضائية في محاسبة الفاسدين وتطبيق القانون على الجميع ويمكن الاستدلال في قضية القاء القبض على قائد الحشد الشعبي في الانبار(المصلح ) من السلطة التنفيذية وتقديم الشهود وتم اطلاق سراحه من السلطة القضائية بعد محاصرة فصائل مسلحة تابعة للحشد الشعبي المنطقة الخضراء .[7]

فضلا عن فشله في محاسبة الفاسدين والمرتشين على الرغم من اعلانهم الصريح امام الاعلام باخذهم الرشا[8] ،وعدم قيام الادعاء العام بواجبه الوطني في الحفاض على المال العام ، ويمكن ملاحظة ذلك في الاستجوابات التي تمت في مجلي النواب والتي ادانت بعض الوزراء بحجة التلاعب بالمال العام وسحب الثقة منهم بوجود ادلة دون ان يحاسبون من الفضاء ،وتركو يمارسون حياتهم السياسية ويعودون الى اعلى المراتب .[9]بل ان القضاء وقف بالضد من بالشخصيات التي تتراس الاجهزة الرقابية مثل مؤسسة النزاهة[10]

**رابعا: الاحزاب السياسية**

-حرية تكوين الاحزاب من دون تدخل من السلطات الحكومية ، حق الاحزاب في الحصول على الموارد والتي يحددها القانون.

على الرغم من وجود حرية لتشكيل الاحزاب السياسية في العراق بعد عام 2003؛ بيد ان هذه الحرية كانت مفرطة ؛الى الدرجة إن اغلب الاحزاب السياسية العراقية تفتقر الى عنصر( الوطنية الشاملة)، اي شمول هذه الاحزاب لكل مكونات وفئات الشعب العراقي، وانما اقتصرت هذه الاحزاب على مكون (طائفي او عرقي) ، فضلا عن وجود احزاب إنتخابية تظهر فقط أوقات الانتخابات وتختفي ،ناهيك عن امتلال هذه الاحزاب لدوائر اقتصادية

---

1- رشيد عارة وواحد عمر محي الدين اشكالية تعديل الدستور العراقي لعام 2005، مجلة ،جامعة السليمانية /العدد 30 ،2010، ص ص 133-134

2- رشيد عارة الديمقراطية التوافقية ،دراسة في السلوك السياسي العراقي ،مجلة جامعة السابانة،العدد 29،2009، ص ص145-146

3- نص المادة 48: من الدسنور العراقي لعام 2005

4- عابد خالد رسول، المجلس التشريعي الثانيفي الدول الفدرالية دراسة مقارنة،رسالة دكتوراة كلية العلوم السياسية ،جامعة السلينانية،2012، ص ص98-105

5- امل رؤوف،تكوين الاقاليم في الدول الفدرالية :دراسة في تكوين الاقلين في العراق،رسالة دكتوراة غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة اسليمانية،2021، ص ص85-95

6- ينظر في ذلك استهداف رافع العيساوي ومحمدالدايني وطارق الهاشمي

7- https://www.alhurra.com/iraq/2021/06/09/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%

8- ينظر تصريح حنان فتلاوي الكل استفاد عقود ومناقصات و كمنشات تصريح في برنامج السيد الرئيس 2013 و مشعان الجبوري في قناة الفلوجة 2016

9- ينظر الاستجواب الذي تم للسيد وزير الدفاع خالد العبيدي والسيد هوشيار زيباري وزير المالية ،فضلا عن تبرئة شخوض سياسية بايام فياسيةكما حدث مع السيد سليم الجبوري رئيس البرلمان العراقي او احمد الجبوري او مشعان الجبوري بتوافقات سياسية

10- استعداف القاضي رحيم العكيلي في زمن حكومة المالكي باستخدام القضاء



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

سيطرة من خلالها على المقدرات الاقتصادية الوطنية ،واضحى الاقتصاد العراقي خاضع للنفوذ الحزبي من خلال سيطرة بعض الاحزاب على المنافذ الحدودية ،و المشاريع الاقتصادية ،والمقاولات، والسيطرات وكل المنافع الخدمية في البلاد ،حتى اتهم البعض بممارسة اعمال غير مشروعة بتجارة المخدرات والمنتديات الليلية وصلالات القمار وغيرهاوغيرها.[1]

ولعل الخلل الاكبر في الاحزاب العراقية ان كثيرا منها وبصورة خاصة الفاعلة منها على الساحة السياسية العراقي تملك فصائل مسلحة لا تخضع لسلطة الدولة او اي جهة رسمية حكومية ،وهي في الوقت نفسهتعد جزء من المؤسسة العسكرية والامنية العراقية وتاخذ الاموال والتسليح والتدريب من اموال الشعب العراقي،بل ان البعض منها يقاتل خارج الحدود العراقية في سوريا واليمن خلافا لما جاء في الدستور العراقي ففضلا عن اقراره بان اوامره ومرجعيته ليست عراقية ، وحتى تسليحه ،كما هو الحال لبعض فصائل الحشد الشعبي التي تعد جزء من المنظومة العسكرية في العراق.[2]

والامر لا يقتصر على امتلاك فصائل مسلحة فقط وانما يوجد خلل بنيوي في بناء هذه الاحزاب اذ اضحت هذه الاحزاب احزاب عائلية ،وشهد الكثير منها اسلامية كانت ام علمانيةة ظاهرة التوريث السياسي لقيادة الحزب وانتقالها من الاباء الى الابناء، والاكثر مرارة انه انتقال تحت شعار الانتخابات الديمقراطية ،فاضحى لدينا ظاهرة التوريث السياسي الديمقراطي في العراق الامر الذي افقد الاحزاب صفتها الحزبية المتعارف عليها،فضلا عن ان بعض الاحزاب هي التي تمول الدول وليس هي التي تاخذ تمويلها من الدولة فكانت دولة داخل دول محددة لكل منها منطقة نفوذ خاصة بها.

**خامسا: منظمات المجتمع المدني**

حق تكوين الجمعيات الاهلية والمنظمات غير الحكومية. ممارسة أنشطتها بحرية كاملة على وفق القانون،لقد شهد العراق بعد عام 2003 نموا كبيرا في عدد منظمات المجتمع المدني الى الدرجة التي تجاوز عديدها عام 2004 نحو 5000 منظمة ،ولا ريب ان المنظمات والدول الغربية ساهمت في تنامي هذا المنظمات وهو امر يفترض ان يكون محمودا في العراق بيد ان الملاحظ على هذه المنظمات انها ابعدما تكون عن منظمات المجتمع امدني ولا يتوفر فيها شروط المجتمع المدني[3]، وهي في المجمل واجهات حزبية تمويلا واهدافا الامر الذي افقدها فاعليتها وقدرتها على ان تكون حلقة وصل بين الحكومة والشعب

**سادسا: الصحافة والإعلام**

-حرية الصحافة والإعلام في التعبير في تداول المعلومات. استقلال الصحافة والإعلام والمؤسسات الإعلامية عن السطوة الحكومية

اما الاعلام والصحافة في العراق فقد سيطرة عليها الاحزاب والقوى السياسية وكاد الاعلام الحر والمستقل ان يكون معدوما في العراق باستثناءات محدودة ولم يقتصر الامر على الفضاءات والوسائل الاعلامية المقروءة والمسموعة التي تحتاج الى تمويل مالي كبير لا تملكه الا هذه القوى المتنفذة فقد طال الامر الوسائل الحديثة للاعلام من خلال تجنيد العشرات بل الالاف من الجيوش الالكترونية العاملة لدة هذه الاحزاب[4]

**سابعا: الحقوق والحريات العامة**

-الحق في المواطنة المتساوية و حرية العتبير بالاعتقاد والفكر،فضلا عن الحق في مساءلة المسؤولين ومحاسبتهم عن طريق المؤسسات الديمقراطية على وفق القانون.

على الرغم من اقرار الدستور العراقي في الباب الاول منه الحريات والحقوق المدنية المتساوية للعراقيين بيد ان الواقع العملي يؤكد غير ذلك فقد شهد العراق بعد عام 2003 انتهاكات عدة للحقوق المدنية ؛لاسيما بعد علم 2006 -20067 بعد الحرب الطائفية في العراق وما شهدته السجون العراقية من انتهاكات على يد القوات الامريكية او قوات الامن العراقية .[5]

بجانب انتشار التعصب المذهبي، والمحاصصة الطائفية والسياسية، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وانتشار السجون السرية والتعذيب منذ العام 2003، وتضم المعتقلات العراقية أكثر من 300 ألف معتقل، كما تعرضت 4500 امرأة عراقية للاعتقال والاغتصاب، وهذا ما أكدته لجنة حقوق الإنسان

1-https://www.alaraby.co.uk/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B0-

2 -- Michael EisenstadtI RAN. Iran and Iraq, IRAN PRIMER, PRIMER September 13, 2015,p4-7

3- شيلان واحد سعيد،منظمات المجتمع المدني في العراق ودورها في التحول الديمقراطي رسالة ما جسير كلية العلوم السياسية جامعة السليمانية،2016، ص ص121-122

4- الجيوش الإلكترونية في العراق.. آلاف الحسابات الوهمية و"أسماء بنات" لهدف واحد متاح على الرابط الاتي:

https://www.alhurra.com/iraq/2021/01/20/

5- القوات الامريكية تجاهلت انتهاكات حقوق الانسان في سجون الحكومة العراقية": متاح على الرابط الاتي:

https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2010/10/101023_wikileaks_on_iraq



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

في مجلس النواب ومنظمة مراقبة حقوق الإنسانHuman Rights Watch ، كما تنتشر السجون والمعتقلات السرية التابعة للمليشيات حيث يتعرض المعتقلون لأبشع أشكال الإهانة والتعذيب والإعدامات العشوائية التي تتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية,[1]

وازداد الامر تعقيدا بعد احتلال داعش لبعض المحافظات العراقية اذا مارس هذا التنظيم انتهاكات عدة بحق العراقيين ومن مختلف اطيافهن ولا يقتصر الامر على تنظيم داعش وانما مارست القوات الامنية لاسيما الحشد الشعبي دور في اختطاف الاف العراقين من ما يعرف بالمناطق المحررة ،فقد اكد ممثلو المحافظاتِ المحررةِ من تنظيم «الدولة الإسلامية» من النوابِ الحاليين والسابقين في مجلس النواب العراقي وبدعوة من زعيم تحالف «القرار» أسامة النجيفي " ان الجهدَ الحكوميَ، وفي ظلِ المسؤوليةِ القانونيةِ لم تكن على قدرِ أهميةِ وخطورةِ ملفات المغيبين والمهجرين، فما زالت الحقائقُ المرتبطةُ به غائبةً، وما زال المغيبون والمختطفون في الرزازةِ وبزيز والصقلاوية وسامراء وجرفِ الصخر وديالى وصلاح الدين ونينوى وكركوك وحزامِ بغداد وغيرِها، يشكلون سؤالا جوهريا عن مصيرِهم المجهول .[2]

وقد جاء في تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق المعنون: "تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق من 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2016"، والذي كشف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعمليات القتل والخطف غير المشروعة، للعديد من الأفراد الفارين من مناطق النزاع في الأنبار عند نقطة تفتيش الرزازة التي تسيطر عليها مليشيات، وأن عدد المختطفين بلغ ما يقارب 1200 شخص. وأن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في البعثة قد تمكن من "تأكيد هويات ما يقارب 460 شخصاً من أولئك الذين خطفوا في الرزازة".[3]

وفي تقرير لبعثة الأمم المتحدة عن: "وضع حقوق الإنسان في العراق ديسمبر/كانون الثاني – يونيو/حزيران 2017"، تحدث التقرير عن اعتراض: "جماعة مسلحة من كتائب حزب الله، والتي قامت بفصل 1500 من الرجال والصبيان المراهقين عن النساء والأطفال"، لاحقاً "جرى إعداد قائمة تضم أسماء 643 رجلاً وصبياً مفقودين، فضلا عن 49 آخرين يُعتقد أنّهم إمّا أن يكونوا قد أُعدموا تعسفياً أو عُذّبوا حتى الموت في أثناء الاحتجاز". في الحادثتين، اعترفت الحكومة العراقية بحوادث الاختفاء القسري، وأعلنت عن تشكيل لجان تحقيق، كما أكّدت الأمم المتحدة أنّها تلقت رداً من وزارة الخارجية العراقية يعترف بوجود "707 أشخاص من الصقلاوية لا يزالون في عداد المفقودين". (6) ولكن، وإلى هذه اللحظة، ما يزال مصير هؤلاء المختفين قسراً مجهولاً، ولم تُعلن نتائج أي من هذه التحقيقات، ولم يلاحق أو يحاسب أحد.[4]

كما ارتفعت بسبب الحروب معدلات الأيتام من الأطفال لتصل إلى 5.6 مليون وعدد الأرامل 2 مليون، ويحتاج 8.6 مليون إنسان للمساعدة الإنسانية وفق تقديرات الأمم المتحدة، التي أشارت إلى عيش 3.5 مليون مواطن في المساكن العشوائية التي لا تليق بالبشر، إضافة لانتشار 39 وباءً تشكل تهديداً خطيراً للصحة العامة[5]

**ثامنا: الشفافية**

سهولة الحصول على المعلومات وخاصة البيانات والإحصاءات.

والملاحظ على النظام السياسي العراقي غياب الشفافية ،فالكثير من المعلومات لايمكن لجهات رسمية ان تعرفها او حتى الراي العام؛ لاسيما قضايا المالية ،فالكثير من السنوات الماضية غاب عنها السجلات الختامية ،وحتى كميات الدخل الوطني من بعض القطاعات الوطنية مثل حجم الواردات من المعابر الحدودية ،او كشف الذمة المالية للمسؤولين الحزبيين والوزراء .والبرلمانيين والمدراء العامين والوكلاء وغيرهم ؛لاسيما وان الكثير منهم قد اثرو بصورة مفاجئة واضحة ،واصبحوا من اصحاب رؤوس الاموال دون ان تكون هناك شفافية .[6]

ولم تقتصر الشفافية على القضايا الذمم المالية فقط ؛وانما هناك بعض النفقات السيادية للرئاسات الثلاثة دون ان تخضع للرقابة وهي تتجاوز ملايين الدولاررات فقد صرح السيد عبد المهدي ان نثرية نائب رئيس الجمهورية مليون دولار شهريا تصرف دون حسابات وغيرها من القضايا

1- نقلا عن غازي فيصل ، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/02/190225063258456.html

2- مسؤولون ستة: مصير المغيبين في 10 مناطق في العراق ما يزال مجهولاً وسنعرض القضية على المجتمع الدولي:متاح على الرابط الاتي:https://www.alquds.co.uk

3- غازي فيصل مصدر سبق ذكره

4- المرجع نفسه.

5- المرجع نفسه.

6- مسؤولون عراقيون يرفضون كشف حساباتهم... وتحذير من وقف رواتبهم، متاح على الرابط الاتي:
https://www.alaraby.co.uk/economy/


http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

لاسيما فيما يتعلق بعدد السجناء وطرقالاستجواب والمغيبين،فضلا عن تقديم بعض المساعدات لبعض الدول الخارجية او اجراء المناقضات والعقود النفطية وامتيازات الكثير من المسؤولين تنعدم فيها الشفافية[1].

**تاسعا: الرقابة والمحاسبة والمساءلة**

وجود مؤسسات للرقابة على أعمال الحكومة ومحاسبة المسؤولين ومسائلتهم .

لقد شهد العراق يعد عام 2003 تاسيس العديد من الجهات الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة و والهيات الاخرى من السلطة التنفيذية فضلا عن الهيئات القضائية وعلى الرغم من كل هذه الهيئات مازال العراق يعد من اكثر الدول فسادا في العالم [2]،الامر الذي يدلل على فشل هذه الهيئات وعدم جدواها علما ان العراق يصرف عليها مءات الملايين من ميزانية الدولة للموظفين والمسؤولين عليها بيد انها لم تتمكن من تحقيق غاياتها واهدافه.[3]

. كما نشر النائب عادل نوري، رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب، تقريراً في العام 2016، بيّن فيه: (أنّ الحكومة العراقية قامت بإنفاق 600 مليار دولار، خلال تولي نوري المالكي لرئاسة الوزارة، وبدون وجود إيصالات توثق أبواب الصرف). كما أهدرت حكومة نوري المالكي مبلغاً قدره 206 مليارات دولار، أُنفقت على عقود وهمية أو على مشاريع متلكئة، بلغت 90 ألف مشروع في مجال الطرق والجسور والمستشفيات والمدارس والعقارات. وبيّن تقرير الشفافية الدولية للعام 2019، (أنّ العراق يأتي بعد سوريا من بين 6 دول الأكثر فساداً في نهب الثروات الوطنية في العالم[4]

وقال تقرير هيئة النزاهة العراقي، وهي الجهة المكلفة بمتابعة قضايا الفساد في العراق، أنّها عملت في النصف الأول فقط من العام 2018 على نحو 8500 قضية فساد في مؤسسات الدولة، وأنّها تمكّنت خلال نفس المدة، من وقف هدر ما يعادل نحو 400 مليون دولار، كما جرت إحالة الآلاف من المسؤولين إلى القضاء بما في ذلك وزراء وموظفين كبار[5]

**عاشرا: الوعي الاجتماعي والثقافي**

يعد الوعي الثقافي والاجتماعي بين افراد المجتمع من العوامل المهمة في اداء عمل النظام السياسي لانها تتعلف بالولاء والمواطمة والملاحظ على النظام الاجتماهعي والثقافي العراقي قد شهد بعد عام 2003 اختلالات كبيرة جعلت من المواطن ينسحب من الولاء العام الى الخاص سواء كان لطائفته او لعشيرته او اطاره الجغرافي فسادة الثقافة الفرعية على حساب الثقافة الشاملة [6]،فاصبح التعيين وتولي المناصب لاعتبارات حزبية او طائفية اوفومية دون حساب للكفائة والقدر بل ان الشخص الواحد ممكن ان يتولى عدو مناصب متناقضة ومتنوعة.

من جانب اخر يبدو ان العقل الوطني العراقي قد اخضع لعملية تاهيل اجبارية الهدف منها استبدال الانتماء الوطني بالانتماءات الفرعية الاقليمية والطائفية وبقيت خلايا العقل الاجتماعي في سياسته محملة بروسب وارهاصات تاريخية واجتماعية ومهيئة للحظة المناسبة التي حفزتها طريقة التغير السريع والخارجية للنظام السياسي السابق الامر الذي ولد حالة جديدة على النظام القيمي العراقي وذلك بانتشار ظاهرة الانفصام الوطني بين العديد من العراقيين لا سيما بعد ان تمكن المحتل من فك رموز اواصر النظام القيمي العراقي في محاولة لاعادة ترتيبها فتعذر عليه ذلك بانفراط العقد الاجتماعي العراقي فالاندماج ما زال مطلبا اكثر مما هو واقع اذا تتنازع الولاءات الفرعية الولاء للدولة وعلاقة الدين بالدولة مطلبا لم تحسم تماما والتعددية السياسية التي تشهدها الساحة العراقية لا تقوم على برامج سياسية واقتصادية واجتماعية بل تعددية طائفية وأثنية[7]

---

1- وقال عبد المهدي إنّ قيمة المنافع الاجتماعية التي حصل عليها من الأموال المخصصة للرئاسات الثلاثة في العام الماضي بلغت حوالى مليون دولار شهريًا، مؤكدًا أن جميع هذه الأموال تصرفt لدعم الحالات الطارئة .;واضاف ان الأموال المخصصة كمنافع اجتماعية لنائب رئيس الجمهورية تصل إلى مليون دولار في الشهر موضحًا أن المبلغ الكلي الذي حصل عليه نائب الرئيس خلال العام الماضي بلغ 11 مليون دولار وصرف جميعها للحالات الطارئة. واضاف ان جميع الأموال تصرف لدعم مؤسسات المجتمع المدني والعائلات التي فقدت أبناءها خلال عمليات العنف، إضافة إلى تخصيص مبالغ معينة لمعالجة المرضى ذوي الحالات المستعصية: ينظر https://elaph.com/Web/news/2010/1/528558.html -

2- عن واقع الفساد في العراق ينظر،دلخواز اسماعيل عزيز،الفساد في العراق يعد 2003:هيئة النزاهة بوصفها الية معالجة،رسالة ما جستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين،2014، ص ص 56-61

3- المرجع نفسه ص 66

4- غازي فيصل ،المرجع سبق ذكره.

5- المرجع نفسه.

6- هبفاء احمد محمد، اشكالية الهوية الوطميوالعراقية،مجلو درايات دولية،جامعة بغداد، العدد 53، 2021، ص8

7- رشيد عبارة ، **الانعكاسات السياسية على النظام القيمي في العراق، جريدة الصباح-22-6-2006**

http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/197.htm



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

يتضح مما تقدم ان النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 قد ورث العديد من الاختلالات من الانظمة السياسية السابقة لم يتمكن من نجاوزها فضلا عن البناءات الجديدة الخاطئة التي طالت كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الامر الذي انعكس على عدم فاعلية النظان السياسي وقدرته على استيعاب لمطالب وحاجات الجماهير مما افقده شرعيته بين مكوناتى المجتمع العراقي.

## المبحث الثالث

## معوقات اصلاح او تغيير النظام السياسي

يعاني النظام السياسي العراقي من معوقات عديدة تحول دون انجاح اي عملية اصلاحية لهذا النظام،وينكم تقسيمها على النقاط الاتية:

المطلب الاول: المعوقات الداخلية

المطلب الثاني:المعوقات الخارجية

### المطلب الاول

### المعوقات الداخلية

تتنوع المعوقات الداخلية التي تحول دون اصرح النظام السياسي العراقي ونطول مختلف الجواني القانونية والسياسية والاجتماعية والثافية ؛فهي على دلارجة من السعة والشمول التي لايمكن حصرها في نطاق هذا البحث بل يمكت ان نشير الى ابرز هذه المعوقات وما ياتي:

اولا: معوقات قانونية ودستورية

لقد اثبتت التجربة فشل تطبيق النظام البرلماني في العراق وهو الامر الذي يستوجب ايجاد اطار دستوري وقانوني لتغيرة وهو ما ممكن تحقيقه لاسيما وان الدستور يعاني من مشاكل عدة في التفسير والتطبيق والتعديل.[1]

ثانيا : الطائفية والعرقية

تعد ظاهرتي الطائفية والعرقية التي انتشرت داخل المجتمع العراقي وخاصة بعد عام 2003 احدر المعوقات الاساسية لاصلاح النظام السياسي العراقي، وقد مثلت الانقسامات الدينية والمذهيسة والقومية تحديات حقيقية لاصلاح النظام السياسي لاسيما بعد ان فشلن القوى السياسية والاجتماعية في عملية اعادة بناء الدولة العراقية في اطار التعددية السياسية والقومية الموجودة في العراق[2]

ثالثا-النخب والاحزاب السياسية العراقية

على الرغم من بعض سمات الايجابي للنخب العراقية في استقرار النظام السياسي ،بيد ان دورها السلبي كان اكبر واشد وطاة ،فقد استمرت أخطاء النخب السياسية في ادارة واعادة بناء الدولة العراقية بعد عام 2003.ويمكن ان نسجل ابرز ملاحظات الدور السلبي من خلال النقاط الاتية:

ا- انعدام الثقة بين النخب السياسية

اتسمت علاقة النخب السياسية العراقية فيما بينها ،بانها تمر بأزمة عدم الثقة بينها ، وأنشغالهم بتقاسم المناصب السياسية على حساب المصالح الوطنية .

ب- افتقار بعض النخب السياسية للروح الوطنية الشاملة

ان بعض النخب السياسية العراقية تفتقر الى الروح الوطنية فهي لم تتصرف بكونها نخب للعراق وانما نخب لمكوناتها فقط.

ج- غياب دورة النخب

ان ما يميز النخبة في الدول الديمقراطية انها سريعة التغيير ،على العكس من الدول غير الديمقراطية، ،ويمكن ان نستدل في ذلك على استمرار النخب السياسية في قيادة الاحزاب والقوى السياسية في اغلب الاحزاب العراقية ،حتى ان البعض منها لاتجري انتخابات لقادتها وانما يتم عن طريق التوريث او التزكية.

رابعا- غياب الرؤية السياسية

---

1- ريزن عثمان ، المرجع سبق ذكره،ص ص92-49

2- علي عباس مراد،اشكالية الهوية في العراق : الاصول والحلول مجلة المستقبل العربي /مركز دراسات الوحدة العربية بيروت/ العدد 390،2011، ص ص 83-84.



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

ان بعض من النخب السياسية العراقية ليست لديها الرؤية السياسية للعمل السياسي الناضج والفاعل ،فالكثير من النخب تشترك في الحكومة وتوجه انتقادات لاذعة للحكومة وكانها في المعارضة..

خامسا: الميليشيات المسلحة

منذ عام 2003 دخلت العراق مليشيات شيعية عدة ،كانت تعمل في ايران واخرى تشكلت بعد الاحتلال الامريكي،ومارست عملها بالتنسيق مع الحكومة العراقية التي تاسست بموجب دستور 2005،وتحضى بدعم الحكومة على الرغم من اختلاف وتنوع مرجعياتها الدينية ،وهو ما اكده الباحث فيليب سمث من جامعة مريلاند الامريكية بقوله"الميليشيات الشيعية زرعت نفسها بحيث صارت جزءًا لا يتجزأ من هياكل الحكومة العراقية التي أصبحت تعتمد أيضًا عليهم بشكل أساسي في عملها، "([1]).

الامر الذي استدعى المرجع الشيعي الاعلى السيد علي السستاني الى اصدار فتوى الجهاد الكفائي. لتتشكل على اساسها ملشيات اخرى فضلا لما هو موجود حتى بلغ عديدها نحو

67 مليشيا مختلفة. وهكذا تكونت نواة الحشد من المتطوعين الذين استجابوا لفتوى الجهاد الكفائي وهم من الشيعة وانضمت اليهم لاحقا بعض من مقاتلي العشائر السنية من المناطق التي سيطرت عليها داعش في محافظات صلاح الدين ونينوى والأنبار وكذلك إنخرط في صفوف الحشد آلاف أخرى من مختلف الأديان والقوميات مثل المسيحيين والتركمان وبعض الاكراد ،([2]) ، فضلا عن المليشيات التي كانت موجودة في الساحة العراقية منذ عام 2003.

والملاحظ على هذه الفصائل ما ياتي:

1- ان هذه الفصائل ليست كلها ذات مرجعية عراقية ،بل ان الاغلبية مرجعيتها تعود الخارج العراق ، ووفق النسب الاتية:تمثل مرجعية السيد (علي خامنئي) نحو 68% ، ومرجعية حزب الله2% ،ولم يتبق للمرجعية العراقية صاحبة الفتوى (السيد علي السستاني) سوى 30%،وامر كهذا يؤثر بطبيعة الحال على مدى التزامها باوامر القائد العام للقوات المسلحة لاسيما اذا تناقض مع اوامر مرجعيتها الدينية او اذا اختلفت مصالح دولة المرجعية مع مصالح الدولة العراقية،لاسيما و ان ساحة عمل هذه الفصائل ليس الساحة العراقية وحسب وانما امتد نشاطها لدول الجوار لاسيما سوريا

2- ان تشكيل وتمويل وتسليح هذه الفصائل ليس من الجانب العراقي فحسب وانما من فيلق القدس الايراني ،ويشرف عليها السيد قاسم سليماني سابقا وقائاني حاليا.

وعلى الرغم من هذه الملاحظات الا ان البرلمان العراقي اصدر اخيرا قانون الحشد الشعبي وعد هذه القوات جزء من القوات المسلحة العراقية،وصدر في 26تشرين الثاني- 2016([3]).

وقد تبين في حكومة السيد الكاظمي ان هناك بون بين هذه الفصائل والدولة العراقية من خلال الاستعراضات والاقتحامان للمنطقة الخضراء او اهانة السيد رئيس الوزراءفي الاعلام او في استعراضاتهم.

3- للفساد اثر كبير على شرعية النظام السياسي في اي دولة ؛ فمبدا الشرعية احد اهم مقومات استقرار النظام السياسي وذلك من خلال خلق نوع من الرضا والقبول لدى المجتمع بالنظام القائم ،كما يعمل الفساد على تقويض الشرعيةوتشويه هياكل الدولة فضلا عن استخدامه في شراء الذمم والولاءات ، وفي العراق ساهم الفساد في تقويض شرعية النظام السياسي،وخلق يون بين المواطن والنظام ،تاضحى المواطن يشعر بالتهميش والاغتراب السياسي [4]

من جانب اخر فان طبيعة المجتمع العراقي القائمة على اساس التعدد والتنوع، ووجود المكونات على اساس قومي ومذهبي وطائفي، هذه المكونات غير مشتركة أو متفقة على طبيعة التغيير، وبالتالي هناك مكون يرفض التغيير، ومكون اخر اجبر على السعي وراء التغيير، وهذا بحد ذاته غياب الاتفاق على مستوى الحكومة والبرلمان، ونلاحظ مدى وحجم الاختلافات التي تظهر على مستوى النقاشات السياسية ما بين الاحزاب"،فضلا عن التخوف من طبيعة التغيير المأمول، فالعراقيين بشكل عام لديهم تجارب مريرة مع التظاهرات ولديهم تجارب قاسية بهذا الخصوص، بالتالي نرى أن المطالب الشعبية التي تطالب بالتغيير وبالإصلاح تُقمع، عند ذاك تتحول سلبية اكثر منها ايجابية، وتنتج لنا ازمات كبيرة نتائجها وتداعياتها تمتد لفترات طويلة، لذلك هناك تخوف من التغيير، وعندها من غير المستبعد ان تظهر دعوات شعبية للكف عن التظاهرات، أو على الاقل ايقافها لمدة زمنية معلومة.[5]

---

1- فليب سمث،مليشيات الشيعية العراقية متاح الى الرابط:

postwww.noon..net

2-http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/9/8/أبرز-المليشيات-الشيعية-المسلحة-في-العراق

3- ينظر نص قانون الحشد الشعبي.

4 - دلخوازاسماعيل عزيز ،المرجع سبق ذكره، ص72

5 - عصام حاكم : محددات ومقومات التغيير السياسي في العراق،http://fcdrs.com/polotics/1321



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

ويبدو اننا لا نتفق مع هذا الراي السالف فقد اثبتت ثورة تشرين 2018 ان الشباب العراقي قد كسر حاجز الخوف من التغيير، فالتغيير حالة طبيعية وحتمية في الحياة، والسبب لان الزمن من طبيعته مرن ومتطور ومتحرك، فالخوف من التغيير ومحاولة ايقاف الزمن، هذا امر غريب في تفكير بعض الناس،واغلبية الذين خرجو في تشرين هم من المكون الشيعي الحاكم في العراق،وكسروا حاجز الهيمنة والوصاية الموجودة في المجتمعات التقليدية، التي تنتج العبودية والوصاية بكافة اشكالها.

## المطلب الثاني

## العوامل الخارجية

إن طبيعة المشهد العراقي هي طبيعة معقدة جدا، واهم الكوابح التي يمكن رصدها الان هي تأتي على سبيل المثال وليس الحصرمن العوامل الخارجية، فالتظاهرات الاخيرة الساعية وراء التغيير والاصلاح في العراق افرزت نوع من الصراع ما بين جهة داخلية وارادة خارجية. هذه الجهات الداخلية، التي تمثل المطالب الشرعية المشروعة بتغيير واقع سياسي سيئ، اصطدمت بإرادة خارجية عنيدة جدا، تحاول أن تفشل هذه الجهود الشعبية نحو التغيير المنشود،وذلك لتضارب المصالح الدولية الاقليمية في المنطقة لاسيما وان العراق بعد عام 2003 قد خرج من معادلة الاقليمية ،وبرزت قوى جديدة تحاول ان تحافظ على مصالحها من خلال بقاء الوضع في العراق كما هو ،وهنا لابد من دراسة ابرز هذه القوى وهي:

### الفرع الاول: الدول الاقليمية

كثيرة هي الدول الاقليمية التي تشكل عائق امام اصلاح او تغيير النظام السياسي العراقي ويمكن دراسة ابرزها وكما ياتي:

اولا: ايران

يمكن تحديد أهم مصلحة لإيران في العراق، والتي لها أولوية على غيرها من المصالح والأهداف وهي (الحيلولة دون ظهور العراق من جديد كتهديد لإيران) سواء كان هذا في شكل عسكري او سياسي أو أيديولوجي؛ ولكن لا يعني ذلك أن أيران تريد انهيار العراق؛ لأن ذلك سيكون خطراً عليها؛ ولكنها تريد تكوين دولة محكومة بنموذج ديني وحكومة صديقة من الشيعة العراقيين الموالين لها. اذ أن تدمير القوة العسكرية العراقية والإطاحة بنظام حكم (صدام حسين) حقق مكسباً استراتيجياً كبيراً لإيران، بعد تاريخ طويل من العداء والصراع المسلح بين الجانبين، واحلال أي نظام ديمقراطي في العراق سيساعد إيران على التأثير بفاعلية ؛خصوصا في ظل إتاحة الفرصة للشيعة في العراق للمشاركة فى شؤون الحكم على نحو يتناسب مع وزنهم السكاني الكبير ،ولكن هذه المكاسب ليست مطلقة لإيران خصوصا وان الادارة الامريكية شديدة الحرص على حرمان إيران من تحقيق مكاسب استراتيجية واسعة لوحدها في العراق.[1]

وعلى اساس ذلك فان إيران لا تريد ظهور تهديد جديد من العراق ،يمكن أن يتجسد في العديد من الطرق على سبيل المثال: اندلاع حرب أهلية سنية شيعية ،او إنشاء دولة كردية مستقلة فى شمال العراق ،او إنشاء حكومة دينية شيعية منافسة لايران،أو انشاء حكومة ائتلاف تكون حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة ، وغيرها من الاحتمالات ،وتحسبا لمثل هذه الاحتمالات وثقت ايران علاقاتها مع كل الفرق والطوائف او على الاغلب ،وجدت لها اطرافا مؤيدة لها في العراق ، اذ تسعى لإقامة دولة ذات سيطرة شيعية تحمى المصالح الإيرانية في العراق أي تكون دولة لأتهدد المكانة الايرانية في المنطقة وتكون خالية من النفوذ الأمريكي قدر الإمكان.[2]

فيما تسعى إيران للإبقاء على العراق ضعيف ومفكك تقوده سلطة غير قادرة على القيام بمهام الدولة دون مساعدة ايرانية مباشرة. وتعد إيران زيادة نفوذها في العراق أحد أهم عناصر الحفاظ على امنها القومي؛ وهو جزء من نفوذ أوسع عبر الع ا رق إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط في سوريا ولبنان؛ وتنظر إلى أن "أمن العراق جزء من أمنها دون مساعدة ايرانية مباشرة. وتعد إيران زيادة نفوذها في العراق أحد أهم عناصر الحفاظ على امنها القومي؛ وهو جزء من نفوذ أوسع عبر العراق إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط في سوريا ولبنان؛ وتنظر إلى أن "أمن العراق جزء من أمنها وأمن المنطقة.[3]

ثانيا: تركيا

1- مجموعة مؤلفين، أثر المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط: دراسة حالة" العراق-سوريا-لبنان؟،المركز الديمقراطي العربي، برلين،2017، ص33

2- المصدر نفسه، ص33.

3- رائد حامد التنافس الامريكي الايراني في العراق: خلفياته ومستقبله المعهد المصري للدراسات، القاهرة،2019، ص 13



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

تركيا ايضا تخشى من عودة العراق وتقويته لان سيكون معرقلا لمشاريعها وتغلغلها في الكثير من المناطق لاسيما في العراق ذاته التي تحلم بعودة ولاية الموصل اليها فضلا عن خشيتها من تاثير الاوضاع في العراق على الداخل التركي لاسيما في قضايا عدة منها القضية الكوردية وقضية المياة والاستثمارات في العراق والتجارة معه

ثالثا: دول الخليج

هناك مخاوف من دول الخليج العربي من النفوذ الايراني في العراق بعد عام 2003 وحجم نغلغله الامر الذي يثير مخاوف دول الخليج من عودة الدور الاقليمي للعراق وتقويته سيكون بوابه او مدخلا لتعزيز النفوذ الايراني ومن ثم تسعى دول الخليج الى عرقلة تقدم العراق وعودته كقوة فاعلة في المنطقة

**الفرع الثاني: العوامل الدولية**

تشكل العوامل الدولية احد المعوقات الاساسية لاصلاح النظام السياسي العراقي ،ولدراسة وتبيان ذلك لابد من دراسة النقاط الاتية:

اولا: المصالح الامريكية

من خلال تتبع سلوكيات الادارة الامريكية في المنطقة العربية فانها تقسم دول المنطقة على محورين: المعتدل والراديكالي ويمثل المحور الاول بمصر ودول مجلس التعاون الخليجي والاردن والمحور الثاني يتمثل في ايران وحلفائها واتباعها ،وهذا التقسيم هو بواقع الحال المعادلة الاساس للتنافس والصراع في المنطقة ودائما ما تحاول الدول العربية ان تجعل كفتها هي الراجحة في المعادلة من خلال تقديم التنازلات للولايات المتحدة في سبيل تحقيق التوازن واحتواء النفوذ الايراني في بعض المناطق العربية مثل العراق سوريا وفلسطين والبحرين واليمن.[1]

ثانيا: المصالح الروسية والصينية

ان لكل من روسيا والصين مصالح سياسية واقتصادية في العراق تسعى الى تحقيقها ،وعودة العراق بصفه دولة قوية يعرقل ذلك ،فروسيا تسعى للوصول الى المياه الدافئة في الخليج العربي من خلال علاقاتها بايران فالعراق التي كانت ترتبط به باتفاقية الاستراتيجية لعام 1972 وتعمل على العودة اليها لاسيما في الجانب الاقتصادي والعسكري .

اما الصين فقد اعلنت عام 2013 مبادرتها بإنشاء طريق الحرير الجديد، وهو عبارة عن شبكة من الموانئ وسكك الحديد التي ستربط ما يقارب 72 بلداً حول العالم.ويشكل العراق محورا رئيسا فيه وقد اعلن وزير النقل العراقي،( ناصر الشبلي) ، إن بلاده ستكون المحطة الرئيسة في مشروع الطريق الدولي البري والبحري (طريق الحرير) الرابط بين قارتي آسيا وأوروبا ".[2]

وقد اخذ هذا المشروع طريقه للتنفيذ في زيارة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي الى الصين وتوقيعه مذكرات تفاهم عدة منها صفقة( الاعمار مقابل النفط)،اذ اعلن مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية، مظهر محمد صالح، قال إن الاتفاقية التجارية المبرمة بين العراق والصين ستركز على تنفيذ مشاريع البنى التحتية وإعادة الإعمار في البلاد وتتضمن الاتفاقية مبادلة عائدات النفط، بتنفيذ المشاريع في العراق"، لافتا إلى ان حكومة بلاده "فتحت حسابا ائتمانيا في احد البنوك الصينية الكبيرة لوضع عائدات النفط البالغ 100 الف برميل يومياً واوضح ان هذا الحساب "سيقوم بالصرف للشركات التي تقوم بتنفيذ المشاريع والبنى التحية في العراق مثل: المدارس والمستشفيات والطرق والكهرباء والصرف الصحي، وسيتم تحديدها من خلال وزارة التخطيط وبالتنسيق مع مجلس الوزراء ".[3]

من خلال ما تقدم يمكن ان نفسر الموقف الخارجي من ثورة تشرين في العراق ،وعدم مساندة الخارج لها ، الذي يصنف على انه مهم جدا في نجاح التظاهرات والثورات في كل البلدان ولدى كل الشعوب، لحد الان لا وجود لدعم خارجي باستثناء دعم اعلامي محدد، وهذا لا يشكل دعم حقيقي لنجاح التظاهر.

1- نهرين جواد شرقي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه التغيرات في المنطقة العربية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد15 ،2018، ص177.

2- https://arabic.rt.com/business/1180170-

3- مظهر محمد صالح، أوراق سياسات في التعاون الدولي، الاقتصاد السياسي لاتفاقية إطار التعاون بين العراق والصين، شبكة الاقتصادين العراقيين، كانون الأول، 2019، ص1-7. http://iraqieconomists.net/



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

## المبحث الرابع

## محاولات اصلاح النظام السياسي العراقي ومستقبله

ان استكمال دراسة تغيير النظام السياسي تقتضي التعريج على ابرز محاولات الاصلاح ومن ثم بيان مستقبل هذا النظام من خلال النقاط الاتية:

### المطلب الاول

### محاولات اصلاح النظام السياسي العراقي بعد عام 2003

كثيرة هي دعوات الاصلاح السياسي في العراق، منها ما صدر من جهات رسمية واخرى من جهات سياسية غير رسمية ،الامر الذي يوحي بان هناك اجماع من الكتل السياسية العراقية على ضرورة الاصلاح ، ويمكن دراسة ابرز هذه الدعوات كما ياتي:

**الفرع الاول: المحاولات الرسمية**

اولا: مشروع المصالحة الوطنية2006

قدم السيد المالكي رئيس وزراء العاراق انذاك مشروعا اصلاحيا يقوم على النقاط الاتية:[1]

1- تشكيل هيئات ولجان وعقد مؤتمرات للمصالحة الوطنية والاعتماد على الحوار الوطني لتهيئة الاواع السياسية

2- الاعتماد على ملدا المواطنةفي الحياة السياسية العراقية

3- اصدار عفو عناللذين لم يتورطوا بجرائم او اعمال ارهابية

4- العمل تحت الشرعية الدستوريةواعادة بناء القوات المسلحة

5- تفعيل دور القضاء لمعاقبة المفسدين والمجرمين

والملاحظ ان السيد المالكي تولى دورتين في رئاسة الوزراء ولم يتمكن من تحقيق اي بند من البنود الواردة في مبادرته ،ويبدو انه اخذ بنصيحة الدولة الصديقة التي اكدت عليه عدم اصلاح الاوضاع في العراق

ثانيا: حزمة العبادي الاصلاحية

استلم السيد العبادي السلطة في العراق في ظل اوضاع سياسية صعبة تمثلت باحتلال داعش لعدة محافظات عراقية ،واتخذ مجموعة من الاجراءات الاصلاحيةفي 9-8-2015،واقرت من مجلس النواب لعل من ابرزها:[2]

1- العفاء امين عام مجلس الوزراء حامد خلف احند

2- اقرارقانون مناصب نواب رئس الجمهورية ومناصب المستشارينخارج الوزارات

3- تقليص عدد اعضاء مجلس الوزراءالى22 وزيرا

4- تخفيض الرواتب التقاعديةبرئاسات الثلاث والوزراء والوكلاءوالمستشارين والمدراء العامين

5- اعفاء 123 وكيل وزير ومدير عام

ان نظرة في هذه الاجراءات لاتبدو اجراءات اصلاحية وانما هي اجراءات ادارية تنظيمية منها ماهو دستوري والاخر دون ذلك تم التراجع عنه بعد الاعتراض عليه في المحكمة الاتحادية

ثالثا: مبادرة الكاظمي

مجلس الوزراء العراقي في 2021، آليات جديدة للإصلاح الاقتصادي أطلق عليها اسم "الورقة البيضاء"، التي تضمنت "مئات الإجراءات الكفيلة بإحياء الاقتصاد العراقي"، واستثمار "موارد البلاد الهائلة" بـ"الطريقة العلمية وتمتد "الورقة البيضاء" على 100 صفحة، ويفترض أن تكون مدة تنفيذها (3-5) سنوات.[3]

1- نقلا عن ريزن عثمان،المرجع سبق ذكره،ص 134

2- المرجع نفسه،ص 137

3- - https://www.alhurra.com/arabic-and-



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

**الفرع الثاني: المبادرات السياسية غير الرسمية :**

اولا: مبادرة السيد مقتدى الصدر بعد اجتماعات اربيل 2013

قدم الصدر ورقة اصلاحية تضمنت مفاصل عدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية لعل من ابرزها ما ياتي:[1]

1- تشكيل مجلس اعمار العراق
2- تحويل الحشد المنضبط الى الجيش والشرطة
3- تنصيب قضاة مختصين للنزاهة والمسائلة والعدالة
4- تشكيل لجنة للنظر بالعقود الحكومية
5- تقديم برنامج حكومي خلال 45 يوما لتشكيل حكومة تكنوقراط

ثانيا: مبادرة الاصلاح الوطني لانقاذ الوضع في العراق

قدم الأعلى الإسلامي في العراق "مبادرة الإصلاح الوطني لإنقاذ الوضع العراقي"،و سلم عمار الحكيم زعيم المجلس الأعلى الإسلامي في العراق رئيس البرلمان العراقي سليم الجبوري ، وتضمنت المبادرة "خارطة طريق لتشكيل حكومة التكنوقراط لإخراج البلد من الوضع المأزوم الذي وصل إليه، وتجاوز الانسداد السياسي الحالي والحفاظ على مرتكزات العملية السياسية، والتنسيق والتعاون بين القوى السياسية المختلفة". وأشار البيان إلى أن المبادرة "تضمنت التعامل مع الوضع الراهن بواقعية بترشيده وترصينه وعقلنته وترتيب الأولويات، والاستمرار بتشكيل حكومة التكنوقراط وتمثيل المكونات الأساسية المشاركة في حكومة التكنوقراط من خلال منحها حقها بترشيح تكنوقراط، إن كان مستقلا أو سياسيا، للمواقع المحددة ضمن مواصفات وشروط يضعها رئيس الوزراء مع صلاحيته بالبت بالمرشحين." ودعا الحكيم الحكومة العراقية إلى "فتح باب الترشح لمواقع الهيئات المستقلة وكبار الدبلوماسيين والقادة العسكريين بدون استثناء وغلق ملف التعيينات[2]

ثالثا: مبادرة السيد مقتى الصدر الزراعية والصناعية (مبادرة الصدر الاصلاحية)

أعلن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر عن مبادرة "الإصلاح" الصناعي والزراعي، لدعم القطاعات والمعامل الوطنية.في 2-4-2021،اكد فيها بعد إقرار الموازنة، ودعما للمنتج الوطني، والاستثمار الخارجي والداخلي، نعلن عن الاصلاح الصناعي والزراعي، من خلال دعم القطاعات والمعامل الوطنية، ودعم الفلاح وتوفير الاراضي واستصلاحها، وتوفير المستلزمات الزراعية[3]."

يتضح من المبادرات السابقة انها ليست مبادرات اصلاحية بهدف التغيي الشامل وانما هي مبادرات تركز على الجانب الاقتصادي والخدمي وهي لاتقدم حلول جذرية للازمة النظام السياسي في العراق، فالملاحظ انها فلت حتى على مستوى الغايات التي اطلقت من اجلها ،بل ان ما يشهده المواطن العراقي من ازمات اقتصادية الخدمية اقسى وامر من السنوات السابقة.

## المطلب الثاني

## مستقبل تغيير النظام السياسي

ان دراسة مستقبل التغيير في اي بلد من البلدان لابد ان نتعرف على ابرز انماط التغيير ومن ثم بيان النمط المناسب للنظام السياسي في العراق، ويمكن ان نبين تبرز انماط التغي وكما ياتي:[4]

1- **التغيير السياسي التطوري/ الإصلاحي:**

إن إصلاح النظام السياسي ا لابد أن ينطلق من حوار مجتمعي شامل، ويستهدف تغييرالمؤسسات (بنيوية النظام) والآليات (وظيفية النظام) أي بتفكيك منظومة الحكم وإعادة بناء موازين قوى جديدة مغايرة لسابقتها، فلا يمكن الحديث عن تغيير فعال ومؤثر في المنظومة التأسيسية للنظام بشبكياتها المعقدة، إذا تم الاقتصار على تعديلات شكلية لا تمس العمق المتأزم، لأن الإكتفاء بتغييرٍ شكلي للآليات والقوانين أو بانتخابات لا تتوفر على البيئة الوظيفية لنجاعتها، لا يمكن أن يحدث تغييرا حقيقيا في طبيعة النظام، فحتى الانتخابات النزيهة لا تعدُّ معيارا لإصلاح النظام السياسي

2. **التغيير السياسي الثوري:**

---

1- لمشروع-الإصلاحي-للتيار-الصدري- http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2016/02/25 \/

2 - https://www.dw.com/ar/الحكيم-يقدم-مبادرة-للإصلاح-الوطني-لإنقاذ-الوضع-بالعراق

3 - الصدر يطلق مبادرة الاصلاح الزراعي والصناعي،
https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/020420219

4- المرجع نفسه ،ص ص9-10



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

يُعرف جونسون "التغيير الثوري" بأنه؛ " نمط خاص للتغيير الاجتماعي، باعتباره يستلزم إدخال العنف في العلاقات الاجتماعية". ويشمل عدد من الأبعاد الثورية للتغيير، منها: تغير البنية الاجتماعية، وتغير القيم ومعتقدات المجتمع، وتغير المؤسسات، وتغير في تكوين القيادة وأساسها الطبقي، وتغير النظام القانوني، واستخدام العنف في الأحداث التي تؤدي إلى تغير النظام.

ويشير"صمويل هنتجتون Samuel Huntington أن تندلع الثورات تندلع حين يوجد تزامن بين شروط بعينها في المؤسسات السياسية وظروف بعينها بين القوى الاجتماعية، فإن الشرطين الأساسين للثورة هما[1]: الأول؛ عجز المؤسسات السياسية القائمة عن توفير قنوات لمشاركة قوى اجتماعية جديدة في السياسة ولنخب جديدة في نظام الحكم، والثاني؛ رغبة القوى الاجتماعية التي يجرى استبعادها من السياسة في المشاركة فيها، هذه المجموعات الاجتماعية الصاعدة أو الطامحة مع وجود مؤسسات غير مرنة هي المادة الخام (الوقود) الذي تصنع منه الثورات.ومن ثم فان؛ التغيير الثوري وفقًا لهذه الأبعاد المذكورة لا يقتصر على التغيير السياسي، وإنما هو صيغة تبدأ سياسية وتنتهي بأن تكون اجتماعيه فتحدث تغيرات كمية ونوعية في النظام الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، لكن يظل العنصر المميز للتغير الثوري هو الاعتماد على العنف.

والملاحظ ان المنظرون يخرجون أداة "الإنقلاب العسكري" من فئة "الإصلاح السياسي"، باعتبار أن الأول يشمل أدوات غير سلمية للتغيير، ويهدف إلى تغيير القائمين على النظام أكثر من كونه يهدف إلى إصلاح النظام، دون خلاف ربما مع فكرة أن "الانقلاب" يأتي لتغيير القائمين على النظام لأنهم أساؤوا استعمال السلطة ليأتي من يقوموا بالإصلاح، فهو أحد أشكال الإصلاح السياسي، إلاَّ أنَّه شكل راديكالي غير سلمي للإصلاح، وعلى نفس المنوال يرى البعض أنَّ "الثورة" أحد أشكال الإصلاح السياسي، إلاَّ أنَّها تعبير عن إصلاح سياسي راديكالي وسريع.

وانسجاما مع الطرح السالف فان الطروحات التي يمكن ذكرها لاصلاح النظام السياسي العراقي تتمحور حول الخيارات الاتية:

اولا:- هناك من يجد في الانتخابات، فرصة لتحقيق اغلبية مريحة تسمح بشكيل حكومة قوية لا تخضع للتوافقات والمحاصصة، وهذا الامر متعذر، على الاقل حاليا، بسبب تعدد الطيف العراقي دينيا وقوميا ومذهبيا، وبساطة مستوى وعي الناخب العراقي، وعدم وجود قوى سياسية (وطنية-جامعة)،فضلا عن نخب سياسية مستاثرة بالسلطة والمال ودستور عاجز تلجا اليه هذه النخب.

ثانيا: طريقة التغيير بالنخب السياسية الحاكمة

أن النخب الحاكمة تدرك أن تطبيق برنامج الاصلاح المطلوب يعني إلغاء وجودها نفسه لصالح صعود نخبة سياسيةجديدة. لذا فانها تقف بجميع الوسائل ضد برنامج الاصلاح مهما كان حجمه.

ويبدو ان فشل الاصلاح عن طريق الحوار سببه الاساس هو بقاء النخب السياسية العراقية نفسها من 2003 الى يومنا هذا ، واضحى الخلاف بينهم خلافا شخصيا وعدم ثقة متبادلة وبالتالي لايمكن ان ينجح اي حوار او اي اصلاح في ظل هذه النخب السياسية .

واذا ما استعرضنا القوائم الانتخابية في الساحة العراقية فانها القوائم ذاتها ولن تفرز لنا نخب جديدة وبالتالي فان الاصلاح ميؤوس منه في الوقت الراهن،لاسيما وانها لم تات عن طريق اختيار شعبي، بل عن طريق تغييب الشعب . بالتالي فان الاصلاح من خلال الحوار والتوافقات السياسية غير ممكن على اقل تقدير في الوقت الحاضر.والدليل فشل محاولات الاصلاح السالفة الذكر

ثانيا: هناك من يرى ضرورة تغيير النظام السياسي الحالي برمته، واعادة تشكيله وفقا لمعطيات وتوافقات جديدة، تخرج العراق من مازقه وهذا يتم عن طريقين وهما:

اولا: طريقة التغيير عن طريف المؤسسة العسكرية

ان المؤسسة العسكرية العراقية تم تدميرها في الاحتلال الامريكي واعيد بناء مؤسسة عسكرية تفتقر الى العقيدة العسكرية ،والمهنية ،والحيادية ،كما هي الحال في اغلب الدول المستقره -فضلا عن تغلغل المليشيات داخل هذه المؤسسة واشخاص غير ممهنين (مثل الصحوات- الدمج ). -والاهم فقدات ثقة الشعب او عدم اجماع الشعب العراقي على هذه المؤسسة.

1 - نقلا عن التغيير السياسي متاح على الرابط الاتي:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

القادة العسكريين الكبار انجروا في الفساد الذي وجدوه مستشري بهذه المؤسسة الكبيرة، ووجدوا هذه المؤسسة المناصب فيها تباع وتشترى، ولذلك كانت الولاءات مهمة لبعض الشخصيات وبعض المناصب حتى يضمنوا بقائهم في السلطة،ومن ثم ضحوا بمهنيتهم وشعورهم الوطني من اجل مغتنم شخصية

ثانيا: طريق التغيير من خلال الثورة الشعبية:

هل هناك امكانية لقيام ثورة شعبية في العراق تصحح الاوضاع الخاطئة، على غرار ثورات الربيع العربي ، ان قراءة بسيطة في الواقع العراقي تثبت فشل هذا الخيار بسبب الاصطفافات الطائفية والعرقية ،وقد خرجت محافظات عراقية عدة لم تشاركها الاخرى فضلا عن الاختراقات الاقليمية لهذه الاصطفافات،وبالتالي فان امر انتفاضة شعبية غير ممكن ،لاسيما مع غياب الكارزمة الوطنية او التيار السياسي الوطني الجامع للفئات الاجتماعية العراقية كما هو الحال في دول عدة.

ان القبول بأي إصلاح يستدعي تطبيق حكم ا لقانون وإلغاء الامتيازات والأفضليات، والكفاءة والمسؤولية، واحترام حقوق الأفراد ودفعهم إلى تحمل المسؤولية، من دون تهديد الأسس التي تقوم عليها.وهو ما لم تقبل به النخب السياسية.

ان الاصلاح هو النتيجة الحتمية لإطلاق الية المساءلة والمحاسبة والشفافية، ليس في الأمور السياسية فحسب، ولكن أيضا في المجالات الاقتصادية، وليس في ميدان القطاع العام الخاضع للدولة وإنما، أكثر من ذلك، في ميدان القاطع الخاص. وهو ما يتضرر منه المتنفذون في السلطة.

أن التغيير هي حالة حتمية وهو امر حاصل ومتحقق، ولكن يبقى السؤل المطروح هو نوعية التغيير، هل هو تغيير حقيقي، تغيير ايجابي بالمطلق، ام سيكون تغيير سلبي أو نسبي، هناك ايضا مجموعة مقومات تصب في صالح التغيير، خصوصا وأن هناك قناعة وأدراك تام من قبل احزاب السلطة والزعماء السياسية الذين يتصدرون المشهد السياسي، بان التغيير حتمي ولا مفر منه، وهم يسعون للخروج بأقل الخسائر

يجد أن صعوبة التغيير السياسي تكمن في، وجود مصالح شخصية مبنية على النظام القائم، ولا يمكن التفريط بتلك المصالح بسهولة في الوضع الراهن. فضلا عن عنف السلطة الحاكمة اثبتت

وكذلك حيادية جزء كبير من المجتمع العراقي،لاسيما العرب السنة والكورد،وذلك بسبب غياب أو فقدان الثقة بين المكونات العراقية، سواء كان على مستوى السياسي او الشعبي، بسبب عقدة الماضي، سواء كانت طائفية أو قومية في أي احداث للتغيير،فضلا عن اختلاف المصالح حتى داخل الطائفة الواحدة والمكون الواحد

## الخاتمة

من خلال تتبع النظام السياسي العراقي والخيارات المتاحة امامه بين الاصلاح السياسي والتغيير السياسي خلصت الدراسة الى النتائج الاتية:

1- ان هناك تداخل بين المصطلحات التي لها علاقة بالتغير في النظام السياسي ،وتتداخل مصطلحات عدة حول الموضوع قيد الدراسة ،مثل التطور والتقدم والتحول والتحديث وغيرها من المصطلحات ،بين ان من اكثر المصطلحات تداخلا هو مصطلح الاصلاح والتغيير،اذ ان الاصلاح في جوهره تغيرا ،وبالمقابل في التغيير الايجابي سيقود الى الاصلاح. من هنا فان الاصلاح الكلي والشامل سيقود الى التغيير ،كما ان التغيير الايجابي سيقود الى الاصلاح ،بينما الاصلاح غير الكلي لايقود الى التغيير الشمل وانما الجزئي وكما ان التغيير قد لايكون ايجابي ؛وانما سلبي ولا يقود الى الاصلاح.

2- ان النظام السياسي العراقي قد عانى من اختلالات بنيوية بعد عام 2003 ،قسم منها موروثه من الانظمة السياسية السابقة منذ تاسيس دولة العراق الحديثة عام 1921 والاخر من نتائج نظام 2003 الذي كان امامه فرصة اعادة بناء نظام سياسي يعكس النظام الاجتماعي العراقي،وبني على اسس عرقية وطائفية بفعل ارادة خارجية ،بم تغلب المصلحة الوطنية العراقية.

3- خلال الحقبة التي تشكل فيها النظام العراقي الجديد بعد عام 2003 الى 2021،اي اكثر من ثمانية عشر عاما ،لم يوفق النظام السياسي العراقي في تحقيق التكيف والاستجابة لمتطلبات الشعب العراقي ،الامر الذي افقده شرعيته السياسية واضحى هناك قطيعة بينه وبين الجماهير.

4- ان الاختلالات التي يعاني منها النظام السياسي العراقي اختلالات بنيوية شاملة دستورية واقتصادية واجتماعية ولا تقتصر على جانب واحد ،لذا فان اصلاحه يحتاج الى اصلاح شامل اي تغيير جذري يشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية.

5- هناك معوقات كثيرة تحول دن تحقيق الاصلاح السياسي الشامل منها ماهو داخلي وهي الاغلب والاهم ومنها ما يتعلق بالبيئة الاقليمية والدواية،بيد ان هذه المعوقات مدركة من كل القوى السياسية وهي مقتنعة بضرورة التغيير ،لكنهم لايستطعون الخروج من مصالحهم الفئوية الامر الذي يفسر فشل محاولات الاصلاح في العراق.

6- ان الاختلالات في النظام السياسي العراقي ماعاد يصلح له الاصلاح الجزئي وان الخيار الوحيد هو التغيير الشامل للنظام السياسي العراقي ،واعادة بناء نظام جديد يقوم على اسس التوافق الوطني العراقي السلمي،وبما يحقق المصلحة الوطنية العراقية،بعيدا عن المصالح الفئوية والطائفية.


http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

7- ان قراءة في مستقبل النظام السياسي العراقي في ضوء المعطيات المحلية والاقليمية والدولية نشير الى استحالة اصلاح هذا النظام بسبب عمق الاختلالات فيه واستفحالها وعمق الشرخ الذي يعاني منه هذا النظام ـ وغياب الوسائل الكفيلة للتغير ةالتي تمحور هو الخيارات الاتية:

1- خيار الاصلاح من النخب السياسي
2- الاصلاح عن طرق الانقلاب
3- الاصلاح عن طريق الثورة الشعبية

وان هذه الخيارات غير متوفرة في الوقت الحاضر،لذا فتن المتوقع استمرار الوضع الحالي بمحاولات ترقيعية تعطي النظام جرعات انعاشية دون حلول جذرية الى حين الوصول الى انفراط العقد الاجتماعي العراقي الذي سيكون على خيارين اساسيين وهما:

- خيار السلمي – وتمحور حول:
- استمرار احتجاجات تشرين والتحاق بقية المكونات العراقية بها وحصولها على دعن دولي واقليمي لاعادة صياغة عقد اجتماعي عراقي جديد لوحدوزاستقرار العراق
- الاتقسيم السلمي بين المكونات العراقية لاقامةدول ثلاث سنبة –شيعية-كوردية
- الخيار غير السلمي
- التغيير الخارجي على غرار 2003
- الانقلاب العسكري المعوم دوليا
- الحرب الاهلية

## قائمة المصادر

**اولا: القران الكريم**

ثانيا: الكتب العربية والمعربة

[1]- ابو بكر الرازي،مختار الصحاح ،دارلبنان، بيروت،.1986.

2- ايراهيم محمد عزيز،اشكالية الصلاح السياسي في الشرق الاوسط،،مطبعة رون،السليمانية،2010.

4- ادارة البحوث والدراسات،قراءت نظرية التغيير السياسي:المفهوم والابعاد،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتي حسان محمد شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، 1986جية،القاهرة،2016 .

5- صمويل هنتنجتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ، 2017م

6- عبد الوهاب الكيالي , الموسوعة السياسية, الدار العربية للدراسات والنشر , بيروت , 1974 ,

7- عبد الاله بالقزيز،اسئلة الفكر العربي المعاصر،مطبعة النجاح الايوبية،الدار البيضاء،1998

8- علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين أ رث الماضي وأفاق المستقبل ، المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

9- غابريل الموند و جي بنغهام باول،السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر،الاهلية للنشر والتوزيع،بيروت،.1998

10- محمد عابد الجابري في نقد الحاجوة الى الاصلاح،مركز دراات الوحدة العربية ،بيروت، .2005

11- همسه قطان الجميلي : الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات والمعوقات , دار الجنان للطباعة والنشر , عمان الأردن 2011.

**الرسائل والاطاريح**

1-جابر سعيد عوض، التغيير السياسي في الأرجنتين في الفترة البيرونية الأولى، من 1945-1955 ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،.1981

2-امل رؤوف،تكوين الاقاليم في الدول الفدرالية :دراسة في تكوين الاقلين في العراق،رسالة دكتوراة غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة اسليمانية،.2021

3- دلخواز اسماعيل عزيز،الفساد في العراق بعد 2003:هيئة النزاهة بوصفها الية معالجة،رسالة ما جستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية ،جامعة صلاح الدين،.2014

4- ريزن عثمان،الاصلاح السياسي في العراق بعد عام 2003،رسالة ما جستير غير منشورة،جامعة السليمانية،كلية العلوم السياسية،2016.

6- شيلان واحد سعيد،منظمات المجتمع المدني في العراق ودورها في التحول الديمقراطي رسالة ما جسبر كلية العلوم السياسية جامعة السليمانية،2016.

7- عابد خالد رسول، المجلس التشريعي الثانيفي الدول الفدرالية دراسة مقارنة،رسالة دكنوراة كلية العلوم السياسية ،جامعة السلينانية،2012.



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

8- عماد المرسومي،اثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية – التنمية البشرية نموذجا،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين،2006.

9- عبدالمؤمن سي حمدي، إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2019م.

10- مجموعة مؤلفين، أثر المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط: دراسة حالة" العراق-سوريا-لبنان ؟،المركز الديمقراطي العربي، برلين،2017.

**البحوث في الدوريات**

1- اسراء علاء الدين نوري،النظام السياسي في العراق يعد عام 2003 الازمات السياسية والاجتماعية، في كتاب النظام السياسي العراقي الواقع الاصلاح المستقبل/ مطبعة رهند،السليمانية، 2013.

2- خميس دهام وهمسة قحطان،الاصلاح في النظام السياسي العراقي في كتاب النظام السياسي العراقي الواقع الاصلاح المستقبل،اعمال المؤتمر العلمي السنوي الرابع كلية العلوم السياسية،جامعة السليمانية، نيسان 2013

3- رشيد عمارة وواحد عمر محي الدين اشكالية تعديل الدستور العراقي لعام 2005، مجلة ،جامعة السليمانية /العدد 30 ،2010، ص ص 133-134

4- رشيد عمارة الديمقراطية التوافقية ،دراسة في السلوك السياسي العراقي ،مجلة جامعة السابانبة،العدد 29،2009.

5- رائد حامد التنافس الامريكي الايراني في العراق: خلفياته ومستقبله المعهد المصري للدراسات، القاهرة،2019،

6- عواد عباس الحردان،مستقبل النظام السياسي العراقي في ظل ثورات الربيع العربي ،في كتاب النظام السياسي العراقي الواقع الاصلاح المستقبل/ مطبعة رهند،السليمانية، 2013

7- علي عباس مراد،اشكالية الهوية في العراق : الاصول والحلول مجلة المستقبل العربي /مركز دراسات الوحدة العربية بيروت/ العدد 390،2011

8-نهرين جواد شرقي، السياسة الخارجية الايرانية تجاه التغيرات في المنطقة العربية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد15 ،.2018

9-هبفاء احمد محمد، اشكالية الهوية الوطميوالعراقية،مجلة درايات دولية،جامعة بغداد، العدد 53، 2021.

**الكتب الانكليزية**

1- Andre-Lalande : Vocabularies' Technique et critique de la philosophies Presses universities de France, 13eme edition. Paris1980

2- -2Virginia Allen and Others. Long man dictionary of American, English.london1983

3-Michael EisenstadtI RAN. Iran and Iraq, IRAN PRIMER, PRIMER September 13, 2015

**الجرائد**

[1] - انظر خطاب المالكي في جريدة الصباح 17-5-2009

**الانترنيت**

1 - عامر حسن فياض (أفكار في بناء الدولة العراقية الحديثة) دراسة منشورة على موقع مدارك: http://www.miqpm.org/RS_Details.php?ID=10

2- حرزالله محمد لخضر، المسارات المنهجية لإصلاح النظم السياسية العربية:متاح على الرابط الاتي:www.aljazeera.net/blogs/2019/12/6 / تاريخ الزيارة 2021-6-20

3- ينظر في ذلك استهداف رافع العيساوي ومحمدالدايني وطارق الهاشمي

- https://www.alhurra.com/iraq/2021/06/09/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%

4- ينظر تصريح حنان فتلاوي الكل استفاد عقود ومناقضات و كمنشات تصريح في برنامج السيد الرئيس 2013 و مشعان الجبوري في قناة الفلوجة 2016

5- استعداف القاضي رحيم العكيلي في زمن حكومة المالكي باستخدام القضاء

https://www.alaraby.co.uk/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B0-- 1

6 - الجيوش الإلكترونية في العراق.. آلاف الحسابات الوهمية و"أسماء بنات" لهدف واحد متاح على الرابط الاتي:

https://www.alhurra.com/iraq/2021/01/20/

7 - القوات الامريكية تجاهلت انتهاكات حقوق الانسان في سجون الحكومة العراقية": متاح على الرابط الاتي:

https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2010/10/101023_wikileaks_on_iraq

8 -نقلا عن غازي فيصل ، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/02/190225063258456.html



http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72

9 - مسؤولون ستة: مصير المغيبين في 10 مناطق في العراق ما يزال مجهولاً وسنعرض القضية على المجتمع الدولي:متاح على الرابط الاتي:
https://www.alquds.co.uk
10- مسؤولون عراقيون يرفضون كشف حساباتهم... وتحذير من وقف رواتبهم، متاح على الرابط الاتي:
/https://www.alaraby.co.uk/economy
11- ينظر : https://elaph.com/Web/news/2010/1/528558.html -

12- رشيد عمارة ، **لانعكاسات السياسية على النظام القيمي في العراق، جريدة الصباح-22-6-2006**
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/197.htm
13-فليب سمث،مليشيات الشيعية العراقية متاح الى الرابط
postwww.noon..net
14- حول الجهاد
http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/2519
15-السيد السستانينصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد-
http://www.sistani.org/arabic/archive/25034/
16-http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/9/8/أبرز-المليشيات-الشيعية-المسلحة-في-العراق
17 - غازي فيصل، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/02/190225063258456.html
18- عصام حاكم : محددات ومقومات التغيير السياسي في العراق
http://fcdrs.com/polotics/1321
19- https://arabic.rt.com/business/1180170--
20- مظهر محمد صالح، أوراق سياسات في التعاون الدولي، الاقتصاد السياسي لاتفاقية إطار التعاون بين العراق والصين، شبكة الاقتصادين العراقيين، كانون الأول، 2019، . http://iraqieconomists.net/
21- https://www.alhurra.com/arabic-and-
22-لمشروع-الإصلاحي-للتيار-الصدري-
http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2016/02/25-/
23- https://www.dw.com/ar/الحكيم-يقدم-مبادرة-للإصلاح-الوطني-لإنقاذ-الوضع-بالعراق
24- الصدر يطلق مبادرة الاصلاح الزراعي والصناعي،
https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/020420219
25- التغيير السياسي متاح على الرابط الاتي:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A
- 26 https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7/
27- قاموس المعاني الجامع متاح على الرابط
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar
28-بواعث الثورة عند الامام الحسين عليه السلام،متاح على الرابط الاتي:
http://www.alshirazi.net/news/news/moharram-1430/34.htm
29-https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3.


http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp49-72